

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرورِ أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادي له .

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له ، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله ، فإنَّ أصدقَ الحديث كتاب الله ، وأحسنَ الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشرُّ الأمور محدثاتها ، وكلُّ محدثة بدعة ، وكلُّ بدعة ضلالة ، وكلُّ ضلالة في النار .

أما بعد :

فله الحمد والمنة قد يسرَّ لي سبحانه قراءة بعض كتب الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي رحمه الله تعالى ، ثم بدا لي أن أستخرج منها ما يمر بي من الفوائد الحديثية المكنوزة في طياتها ، المبنوثة في صفحاتها ، فجمعت من ذلك قدراً لا بأس به ، فرأيت أن أقدمها - وأنا العاجز الفقير إلى الرحيم الغفور - إلى إخواني من طلبة العلم أقدمها لهم في طبق مملوء بالفوائد والقواعد التي تتير الطريق للمبتدئ وتذكّر المنتهى بها (1)

وأسميته : " الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة "

والله أسأل أن يتقبله مني بقبول حسن ، وأن يجعله زاداً لحسن المصير إليه ، وعتاداً ليمن القدوم عليه ، أنه بكل جميل كفيل وهو حسبي ونعم الوكيل والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً .

وأما سبيلي في إخراج هذا الكتاب فهو كما يلي :

أولاً : قمت بقراءة الكتب التالية :

- ١ - سير أعلام النبلاء .
- ٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق علي محمد البجاوي ط . دار المعرفة .
- ٣ - تذكرة الحفاظ ، تحقيق العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي ط . دار الكتب العلمية .
- ٤ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ط دار الكتب العلمية ، مع العلم أنني لم أجد فائدة تخص ما نحن فيه فله الحمد والشكر .
- ٥ - المغني في الضعفاء ، تحقيق نور الدين عتر .

١ - ولا يعني هذا أن هذه الفوائد تغني عن قراءة هذه الكتب ، ولكن لعلها تكون دافعاً وحافزاً لطلبة العلم

لاستخراج الفوائد من بطون كتب السلف ، ونشرها ليعم نفعها على الجميع .

- ٦ - ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقاق فيهم لين ، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري .
- ٧ - ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين .
- ٨ - الموقظة في علم مصطلح الحديث ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة .
- ٩ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : وهي رسالة ضمن رسالتين للسبكي والسخاوي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
- ١٠ - نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام . تحقيق د . فاروق حمادة .
- ١١ - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ، تحقيق إبراهيم سعيد أبي إدريس .
- ١٢ - أحاديث مختارة من موضوعات الجوزقاني وابن الجوزي . تحقيق : عبد الرحمن الفريوائي .

**ثانياً :** دونت كل فائدة مرت بي خلال قراءتي لهذه الكتب .

**ثالثاً :** قسمت تلك الفوائد على حسب مضمونها إلى أقسام ووضعت لكل مجموعة من الفوائد عنواناً يوضح المراد من هذه الفوائد .

**رابعاً :** أذكر نماذج من كلام الإمام الذهبي في كل فائدة وأحيل القارئ بعد ذلك إلى مواضع أخرى لهذه الفائدة .

**أما تقسيم الكتاب فهو كما يلي :**

- ١ - القسم الأول : ترجمة المؤلف .
- ٢ - القسم الثاني : تنبيهات المؤلف على بعض كتبه .
- ٣ - القسم الثالث : آداب الطلب وقواعده .
- ٤ - القسم الرابع : قواعد في علم الحديث .
- ٥ - القسم الخامس : توضيح مناهج الحفاظ ونقدها .
- ٦ - القسم السادس : تفسير ألفاظ الجرح والتعديل .
- ٧ - القسم السابع : كلامه في كتب الرجال وغيرها .
- ٨ - القسم الثامن : كلامه في الرجال .
- ٩ - القسم التاسع : الرجال الذين حكى الذهبي الإجماع على توثيقهم أو وضعهم .

وقبل أن أختتم كلامي وأغلق قلّمي أود أن أشكر كل من ساهم في مساعدتي في إخراج هذا الكتاب ، وأخص بالذكر : الأخ سامي جاد الله ، حيث لم يأل جهداً بالمناصحة والمتابعة ، والله أسأل أن يرفع مقامه في عليين ، وأن يتغمدنا وإياه وجميع المسلمين برحمته ومنه وفضله وصلى الله عليه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه الفقير إلى ربه

محمد بن عبد الله الهبدان

انتهيت منه في 12 / 10 / 1414هـ

مساء ليلة الجمعة - الرياض .

العلم بحر ساحل وهو مفرق في الأمة موجود لمن التمسه

الحافظ الذهبي - رحمه الله - (68 / 12) السير

### القسم الأول : ترجمة المؤلف .

اعلم رحمك الله أن المراد من الترجمة للمؤلف حتى يعلم القارئ أن المؤلف له باع في علم الحديث، بل له اليد الطولى فيه ، وسيكون التركيز على أقوال العلماء في الثناء عليه رحمه الله .

١ - اسمه : شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، ولد مؤرخ الإسلام في شهر ربيع الآخر سنة 673هـ ، وكان من أسرة تركمانية الأصل ، تنتهي بالولاء إلى بني تميم ، سكنت مدينة ميّا فارقين من أشهر مدن ديار بكر ، وتوفي في ذي القعدة سنة 748هـ ، ودُفِنَ في باب الصغير .

٢ - ثناء العلماء على الإمام الذهبي :  
قال تلميذه الحافظ أبو المحاسن الدمشقي : كان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين (٢) .  
وقال السيوطي : والذي أقوله أن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة : المزي ، والذهبي ، والعراقي ، وابن حجر (٣) .

وقال السبكي : ( وأما أستاذنا أبو عبد الله ، فنظير لا نظير له ، وكبير وهو الملجأ إذا نزلت المعضلة (٤) ، إمام الوجود حفظاً ، وذهب العصر معنىً ولفظاً ، وشيخ الجرح والتعديل ، ورجل الرجال في كل سبيل ، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من (٥) حضرها ، وكان محط رجال العنت ومنتهى رغبات من تعنت رغبات من تعنت المطية إلى جواره ، وتضرب البزل المهارى أكبادها فلا تبرح ، أو تقبل إلا نحو داره ) (٦)

٢ - ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (36/5) .

٣ - ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (348/5) .

٤ - لعله يقصد المعضلة في الحديث .

٥ - لعل القارئ يلحظ المبالغة العظيمة في ذلك مما يعني عن التعليق فمن الذي يستطيع ذلك إلا الله جل جلاله !! .

٦ - طبقات الشافية الكبرى للسبكي ( 216/5 ) .

وقال أيضاً : " وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه ، وتعب الليل والنهار وما تعب لسانه وقلمه ، وضربت باسمه الأمثال " (٧) .

وقال ابن كثير في البداية والنهاية : الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين .. وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه ، رحمه الله ( ٨) .

وقال ابن حجر - رحمه الله - : قال الذهبي - وهو أهل الاستقرار التام في نقد الرجال (٩) وقال الصفدي في ترجمته (١٠) . " حافظ لا يجارى ، ولا يظلم لا يُبارى ، أتقن الحديث ورجاله ، ونظر عله وأحواله ، وعرف تراجم الناس ، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس ، ذهن يتوقد ذكاؤه ، ويصح إلى الذهب نسبه وانتماؤه ، جمع الكثير ، ونفع الجم الغفير ، وأكثر التصنيف ، وفَرَّ بالاختصار مؤونة التطويل في التأليف ، اجتمعت به وأخذت عنه ، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه ، ولم أجد عنده جمود المحدثين ، ولا كودنة النقلة ، بل هل فقيه النظر ، له دربة بأقوال الناس ، ومذهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات ، وأعجبنى منه ما يعانیه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن ، أو ظلام إسناد ، أو طعن في روايته ، وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده " أهـ .

فحسبك يا أخي بهذه الكلمات التي قيلت في ذلك الإمام الجهد حتى تعرف قدره ، ورفعته مكانه ، وعلو منزلته ، وقوة حجته ، ووضوح منهجه ، فتأخذ من ينبوع أقواله ، وقلبك مطمئن بالإيمان راسخ الجنان ، لقوته في البيان ، وأخذه منهج الاعتدال في كل حال ، فالحمد لله ذي الجلال المتعال على كل حال ، فإليك الفوائد الحسان من كلام هذا الإمام رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر ، والله أعلم .

### القسم الثاني : تنبيهات المؤلف على بعض كتبه .

٧ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (5/ 261) .

٨ - البداية والنهاية (14/ 236) تحقيق د . أحمد أبو ملح ومن معه ، ط . دار الكتب العلمية .

٩ - نزهة النظر (ص 70) بتعليق إسحاق عزوز ، الناشر مكتبة ابن تيمية .

١٠ - الوافي بالوفيات (163/2) .

قال الذهبي في الميزان (6/1) : اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك قول أبي حاتم فيه ، وإن قلت : فيه جهالة ، أو نكارة ، أو يجهل ، أو لا يعرف ، وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائل فهو من قبلي ، وكما إذا قلت : ثقة وصدوق وصالح ولين ونحو ذلك ولم أضفه (١١) .

وقال فيه أيضاً (192/1) : ولم أذكر في كتابي هذا كل من لا يعرف ؛ بل ذكرت منهم خلقاً ، واستوعب من قال فيه أبو حاتم : مجهول .

وقال في تذكرة الحفاظ (48/1) : إنما توانيت في تخريج حديث ترجمة علقمة وخلق كثير من المتقدمين لشهرة رواياتهم في الكتب الستة ، وقصرت تراجمهم لئلا يطول الكتاب ، والله الموفق للصواب ، والأصول محفوظة .

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (71/1) : في ترجمة إسحاق بن سعد بن عباد لم يرو عنه إلا رجل واحد وهذا كثير لم أستوعب مثل هذا .

وقال رحمه الله في الميزان (556 / 1) : قال ابن القطان في حفص بن بغيل : لا يُعرف له حال ولا يعرف .

قال الذهبي : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا .

وقال غفر الله له في السير (175/17) عن اختصاره لمستدرك الحاكم : قد اختصرته ، ويعوز عملاً وتحريراً .

قال في السير (17/7) : قال عبد الرزاق : أنبأنا معمر قال : كان يُقال: إن الرجل يطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله .

قلت : ( القائل الذهبي ) : نعم يطلبه أولاً ، والحامل له حب العلم ، وحب إزالة الجهل عنه ، وحب الوظائف ونحو ذلك ، ولم يكن علم وجوب الإخلاص فيه ، ولا صدق النية ، فإذا علم حاسب نفسه ، وخاف من وبال قصده ، فتجيئه النية الصالحة كلها أو بعضها ، وقد يتوب من نيته الفاسدة ويندم ، وعلامة ذلك أنه يقصر من الدعاوى وحب المناظرة وقصد التكثر بعلمه ، ويزري على نفسه، فإن تكثر بعلمه أو قال : أنا أعلم من فلان ؛ فبعداً له .

وقال في السير (152/7) :

قال عون بن عمارة : سمعت هشاماً الدستوائي يقول : والله ما أستطيع أن أقول : إنِّي ذهبت يوماً قط أطلب الحديث أريد به وجه الله عز وجل .

قلت : ( القائل الذهبي ) : والله ولا أنا ، فقد كان السلف يطلبون العلم لله فنبلوا ، وصاروا أئمة يُقتدى بهم ، وطلبه قوم منهم أولاً لا لله ، وحصلوه ثم استفاقوا ، وحاسبوا أنفسهم ، فجرهم إلى الإخلاص في أثناء الطريق كما قال مجاهد وغيره ، طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نية ، ثم رزق الله النية بعد ، وبعضهم يقول : طلبنا هذا العلم لغير الله ، فأبى أن يكون إلا لله ، فهذا أيضاً حسن ، ثم نشره بنية صالحة .

وقوم طلبوه بنية فاسدة لأجل الدنيا وليثنى عليهم ، فلهم ما نورا قال عليه السلام : " من غزا ينوي عقلاً فله ما نوى " وترى هذا الضرب لم يستضيئوا بنور العلم ، ولا لهم وقع في النفس ، ولا لعلمهم كبير نتيجة من العمل ، وإنما العالم من يخشى الله تعالى .

١٢ - للإمام الذهبي رسالة في هذا الموضوع وهي ( زغل العلم ) وله أيضاً كلام عن آداب المحدث في

كتاب الموقظة ، لطوله لم نقله ص 65.

وبعضهم لم يتقَّ الله في علمه ، بل ركب الحيل ، وأفتى بالرخص ، وروى الشاذ من الأخبار ، وبعضهم اجترأ على الله ووضع الأحاديث ، فهتكه الله وذهب علمه ، وصار زاده إلى النار ، وهؤلاء الأقسام كلهم رَووا من العلم شيئاً كبيراً ، وتضلَّعوا منه في الجملة ، فخلف من بعدهم خلف بأن نقصهم في العلم والعمل ، وتلاههم قوم انتموا إلى العلم في الظاهر ، ولم يتقنوا منه سوى نزر يسير ، أو هموا به أنهم علماء فضلاء ، ولم يدُر في أذهانهم فقط ، أنهم يتقربون به إلى الله لأنهم ما رأوا شيخاً يُقتدى به في العلم ، فصاروا همجاً رعاعاً ، غاية المدرس منهم أن يحصل كتباً ثمينة يخزنها وينظر فيها يوماً ما فيصحف ما يورده ولا يقرره ، فنسأل الله النجاة والعتق كما قال بعضهم : ( ما أنا عالم ولا رأيت عالماً ) .

وقال في السير (191/18) : من بلغ رتبة الاجتهاد وشهد له بذلك عدة من الأئمة لم يسع له أن يقلد ، كما أن الفقيه المبتدئ والعامي الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغ له الاجتهاد أبداً ، فكيف يجتهد وما الذي يقول وعلام يبني ؟ وكيف يطير ، ولما يريش ؟  
والقسم الثالث : الفقيه المنتهي اليقظ الفهم المحدث الذي قد حفظ مختصراً في الفروع وكتاباً في قواعد الأصول ، وقرأ النحو ، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرتة ، فهذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيد وتأهل للنظر في دلائل الأئمة ، فمتى وضح له الحق في مسألة وثبت فيها النص وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلاً أو كمالك أو الثوري أو الأوزاعي أو الشافعي وأبي عبيد وأحمد وإسحاق ، فليتبع الحق ولا يسلك الرخص ، وليتورع ، ولا يسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد ، فإن خاف ممن يشغب عليه من الفقهاء فليتكتم بها ولا يتراءى بفعالها ، فربما أعجبته نفسه ، وأحب الظهور ، فيعاقب ويدخل عليه الداخل من نفسه ، فكم من رجل نطق بالحق ، وأمر بالمعروف فيسلط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده وحبه للرئاسة الدينية ، فهذا داء خفي سار في نفوس الفقهاء .

إلى أن قال رحمه الله : فمن طلب العلم للعمل كسره العلم وبكى على نفسه ، ومن طلب العلم للمدارس والإفتاء والفخر والرياء تحامق واختال وازدرى بالناس وأهلكه العجب ومقتته الأنفس .



وقال في السير ( 90/8 ) : لکن شأن الطالب أن يدرس أولاً مصنفاً في الفقه ، فإذا حفظه بحثه وطالع الشروح ، فإن كان ذكياً ففيه النفس ورأى حجج الأئمة فليراقب الله وليحفظ دينه .

وقال رحمه الله في السير ( 93/8 ) : ولا ريب أن كل من أنس من نفسه فقهاً وسعة علم ، وحسن قصد فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد في كل أقواله ، لأنه قد تبرهن له مذهب الغير في مسائل ، ولاح له الدليل ، وقامت عليه الحجة ، فلا يقلد فيها إمامه ، بل يعمل بما تبرهن ، ويقلد الإمام الآخر بالبرهان ، لا بالتشهي والغرض ، لكنه لا يفتي العامة إلا بمذهب إمامه أو ليصمت فيما خفي عليه دليله .

وقال في السير ( 380 / 13 ) : الذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً ذكياً نحوياً لغوياً حياً سلفياً ، يكفيه أن يكتب بيده مئتي مجلد ويحصل من الدواوين المعتبرة خمس مائة مجلد ، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات بنية خالصة وتواضع وإلا فلا يتعن .

وقال رحمه الله في السير ( 323 / 13 ) : وإنما شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة ومسد أحمد وسنن البيهقي وضبط متونها وأسانيدھا ، ثم لا ينتفع بذلك حتى يتقى ربه ويدين بالحديث ، فعلى علم الحديث و علمائه ليبيك من كان باكياً ، فقد عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ ، فليسع امرؤ في فكاك رقبتة من النار فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم العلم ليس هو بكثرة الرواية ، ولكنه نور يقذفه الله في القلب وشرطه الإتيان والفرار من الهوى والابتداع ، وفقنا الله وإياكم لطاعته .

وقال رحمه الله في تذكرة الحفاظ ( 530/2 ) : لقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم ، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها ، ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها ، فعم البلاء ، واستحكمت الأهواء ، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس ، فرحم الله امرءاً أقبل على شأنه ، وقصر من لسانه ، وأقبل على

تلاوة قرآنه ، وبكى على زمانه ، وأدمن النظر في الصحيحين ، وعبدَ الله قبل أن يبغته الأجل .  
(١٣)

وقال في السير : ( 19 / 340 ) : تدري ما العلم النافع ؟ هو ما نزلَ به القرآن وفسَّره الرسول قولاً وعملاً ، ولم يأتي نهي عنه ، قال عليه السلام : " من رغب عن سنتي فليس مني " فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النووي وأذكاره تفلح وتتجح .

وقال غفر الله له في السير ( 14 / 236 ) : كان المحدثون إذ ذاك أئمة عالمين بالفقه أيضاً ، وكان أهل الرأي بصراء بالحديث قد رحلوا في طلبه وتقدموا في معرفته ، وأما اليوم فالمحدث قد قنع بالسكّة والخبطة ، فلا يفقه ولا يحفظ ، كما أن الفقيه قد تشبث بفقه لا يجيد معرفته ، ولا يدري ما هو الحديث ، بل الموضوع والثابت عنده سواء ، بل قد يعارض ما في الصحيح بأحاديث ساقطة ، ويكابرها بأنها أصح وأقوى ... نسأل الله العافية (١٤)

١٣ - ولا يعني من كلام الحافظ هذا أن يقتصر الإنسان على العبادة ويترك الدعوة إلى الله ، ومما يبين ذلك انظر كلامه في ص 13 ، وأيضاً فأنه عز وجل أمر بالدعوة إليه ، فقال : ( ادع إلى سبيل ربك .. ) الآية ، وفي حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم : " المسلم إذا كان مخالطاً للناس ويصبر على أذاهم خير من المسلم الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم ) رواه الترمذي وابن ماجه وغيرهم ، وأما الاحتجاج بترك الدعوة بانتشار الفساد فهذه حجة فاسدة ، ولو لا ضيق المقام وخشية الإطالة لذكرنا الجواب عنها ، لكن من أراد جواب هذه الشبهة فلينظر : 1- أصول الدعوة للشيخ عبد الكريم زيدان ص 314 ، وشبهات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، د . فضل إلهي ص 13 ، والعزلة والخلطة أحكام وأحوال للشيخ سلمان العودة ص 28 .

١٤ - قال الخطابي في معالم السنن ( 5/1 ) : رأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين : أصحاب حديث وأثر ، وأهل فقه ونظر ، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تتحوه من البغية والإرادة ، لأن الحديث بمنزلة الأساس هو الأصل ، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كالفرع ، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار ، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب أهـ .

وقال رحمه الله في السير (16 / 405) : قال ابن خلكان : والأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة ..

قلت ( الذهبي ) : هذا جيد ، ولكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إمام من نظراء الإمامين ، مثل مالك ، أو سفيان ، أو الأوزاعي ، وبأن يكون الحديث ثابتاً سالماً من علة ، وبأن لا يكون حجة أبي حنيفة والشافعي حديثاً صحيحاً معارضاً للآخر ، أما من أخذ بحديث صحيح وقد تنكبه سائر أئمة الاجتهاد فلا ، كخبر : ( فإن شرب في الرابعة فاقتلوه ) وكحديث : ( لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ) .

وقال غفر الله له في تذكرة الحفاظ ( 4/1 ) : ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر والתיقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد .

قال الله عز وجل : (( فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ )) [ سورة الأنبياء ، الآية : (7) ]

فإن آنت يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً ، وإلا فلا تتعن ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج ، وينكب الزغل ، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله ، فقد نصحتك فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث ؟

وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب .

قال رحمه الله في السير (18 / 193) : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وكان أحد المجتهدين : ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلي لابن حزم ، وكتاب المغني للشيخ موفق الدين .

قال الذهبي : لقد صدق الشيخ ، وثالثهما السنن الكبير للبيهقي ، ورابعهما التمهيد لابن عبد البر ، فمن حصل هذه الدواوين وكان من أذكىء المفتين ، وأدمن المطالعة فيها فهو العالم حقاً (١٥) .

وقال في تذكرة الحفاظ (730/2) : ما زال العلماء يختلفون في المسائل الصغار والكبار ، والمعصوم من عصمه الله بالتجاء إلى الكتاب والسنة ، وسكوت عن الخوض في ما لا يعينه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

وقال في تذكرة الحفاظ (1031 /3) :

(نوح الجامع) مع جلالتة في العلم ترك حديثه ، وكذلك شيخه مع عبادته ، فكم من إمام في فن مقصر في غيره كسيبويه مثلاً ، إمام في النحو ، ولا يدري ما الحديث ، ووكيع إمام الحديث ، ولا يعرف العربية ، وكأبي نواس رأس في الشعر ، عري عن غيره ، وعبد الرحمن بن مهدي إمام في الحديث لا يدري ما الطب قط ، ومحمد بن الحسن رأس في الفقه ولا يدري ما القراءات ، وكحفص إمام في القراءة تالف في الحديث ، وللحروب رجال يعرفون بها . وفي الجملة : وما أوتوا من العلم إلا قليلاً ، وأما اليوم فما بقي من العلوم القليلة إلا القليل في أناس قليل ، ما أقل من يعمل منهم بذلك القليل ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .

نقل الذهبي في السير (406 /12) عن الإمام البخاري قوله : لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر .

قال الذهبي في السير (920 /8) : وبكل حال فالإلى فقه مالك المنتهى ؛ فعامة آرائه مسددة ، ولو لم يكن له إلا حسم مادة الحيل ومراعاة المقاصد كفاه .

نقل الذهبي رحمه الله في السير (12 / 65) : قال : سئل سحنون : أيسعُ العالم أن يقول لا أدري فيما يدري ؟ قال : أما ما فيه كتاب أو سنة ثابتة فلا . وأما ما كان من هذا الرأي فإنه يسعه ذلك لأنه لا يدري أمصيب هو أم مخطئ .

وقال في السير (10/140) : الضحك اليسير والتبسم أفضل ، وعدم ذلك من مشايخ العلم على قسمين :

- ١ - يكون فاضلاً لمن تركه أدباً وخوفاً من الله وحرزاً على نفسه المسكينة .
  - ٢ - مذموم لمن فعله حمقاً وكبراً وتصنعاً ، كما أن من أكثر الضحك استخف به ، ولا ريب أن الضحك في الشباب أخف منه وأعذر منه في الشيوخ .
- أما التبسم وطلاقة الوجه فأرفع من ذلك كله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : " تبسمك في وجه أخيك صدقة " وقال جرير : ما رأيي رسول الله إلا تبسم : فهذا هو خلق الإسلام فأعلى المقامات من كان بكاءً بالليل بساماً بالنهار .
- قال عليه السلام : ( لن تسعوا الناس بأموالكم فليسمعهم منكم بسط الوجه ) بقي هنا شيء :
- ينبغي لمن كان ضحوكاً بساماً أن يقصد من ذلك ولوم نفسه حتى لا تمجه الأنف ، وينبغي لمن كان عبوساً منقبضاً أن يتبسم ويحسن خلقه ويمقت نفسه على رداءة خلقه ، وكل انحراف عن الاعتدال فمذموم ، ولا بد للنفس من مجاهدة وتأديب .

وقال غفر الله له في السير : ( 2 / 597 ) : .. كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول: رب كيس عند أبي هريرة لم يفتحه - يعني العلم - قلت ( الذهبي ) : هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك الفتنة في الأصول أو الفروع ، أو المدح ، أو الذم ، أما حديث يتعلق بحل أو حرام فلا يحل كتمانها بوجه ، فإنه من البيّنات والهدى ، وفي صحيح البخاري قول الإمام علي رضي الله عنه : " حدّثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله " ، وكذا لو بث أبو هريرة ذلك الوعاء ، لأوذي بل لقتل ، ولكن العالم قد يؤديه اجتهاده إلى أن ينشر الحديث الفلاني إحياءاً للسنّة فله ما نوى وله أجر - إن غلط - في اجتهاده .

وقال في السير ( 3 / 84 ) : صحَّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نازله ثلاث ليال ، ونهاه أن يقرأه في أقل من ثلاث ، وهذا كان في الذي نزل من القرآن ، ثم بعد هذا القول نزل ما بقي من القرآن .

فأقل مراتب النهي أن تكرر تلاوة القرآن كله في أقل من ثلاث ، فما فقهه ولا تدبر من تلي في أقل من ذلك ، ولو تلا ورتل في أسبوع ولازم ذلك لكان عملاً فاضلاً ، فالدَّين يُسر ، فوالله إن ترتيب سبع القرآن في تهجد قيام الليل مع المحافظة على النوافل الراتبية والضحي ، وتحية المسجد ، مع الأذكار المأثورة الثابتة ، والقول عند النوم اليقظة . ودبر المكتوبة ، والسحر ، مع النظر في العلم النافع والاشتغال به مخلصاً لله ، مع الأمر بالمعروف وإرشاد الجاهل وتفهمه ، وزجر الفاسق ، ونحو ذلك مع أداء الفرائض في جماعة بخشوع وطمأنينة وانكسار ، وإيمان ، مع أداء الواجب ، واجتناب الكبائر ، وكثرة الدعاء والاستغفار ، والصدقة ، وصلة الرحم ، والتواضع والإخلاص في جميع ذلك لشغل عظيم جسيم ، ولمقام أصحاب اليمين ، وأولياء المتقين ، فإن سائر ذلك مطلوب ، فمتى تشاغل العبد بختمة في كل يوم فقد خالف الحنفية السمحة ، ولم ينهض بأكثر ما ذكرناه ولا تدبر ما يتلوه .. "

وقال في السير ( 4 / 494 ) : ينبغي للعالم أن يتكلم بنية وحسن قصد فإن أعجبه كلامه فليصمت ، فإن أعجبه الصمت فلينطق عن محاسبة نفسه ، فإنها تحب الظهور والثناء .

وقال في السير ( 7 / 393 ) : قال إبراهيم بن أدهم : ما صدق الله عبد أحب الشهرة . قلت : علامة المخلص الذي قد يحب شهرة ولا يشعر بها أنه إذا عوتب في ذلك ، قد لا يحد ولا يبيري نفسه ، بل يعترف بها ، ويقول : رحم الله من أهدى إليَّ عيوبي ، ولا يكن معجباً بنفسه ، لا يشعر بعيوبها ؛ بل لا يشعر أنه لا يشعر ، فإن هذا داء مزمن .

وقال رحمه الله في السير ( 6 / 396 ) :

من طلب العلم للرئاسة قد يفكر في هذا ، وإلا فقد ثبت قول المصطفى صلوات الله عليه : " أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه " يا سبحان الله ! وهل محل أفضل من المسجد ؟ وهل نشر العلم يقارب تعليم القرآن ؟ كلا والله . وهل طلبه خير من الصبيان الذين لم يعملوا الذنوب ؟ (١٦) . وقال في السير (534 /14) : نعم للصادق أن يقل من الكلام والأكل والنوم والمخالطة ، وأن يكثر من الأوراد والتواضع وذكر الموت ، وقول لا حول ولا قوة إلا بالله .

وقال في السير (500 /11) :

فتأمل هذه الكلمة الجامعة وهي قوله : ( الدين النصيحة ) فمن لم ينصح الله وللأئمة وللعمامة كان ناقص الدين ، وأنت لو دعيت يا ناقص ، لغضبت ، فقل لي : متى نصحت لهؤلاء ؟ كلا والله ، بل ليتك تسكت ، ولا تتطق ، أو لا تحسن لإمامك الباطل وتجرائه على الظلم وتغشه ، فمن أجل ذلك سقطت من عينه ومن أعين المؤمنين ، فبالله قل لي : متى يفلح من كان يسره ما يضره ؟ ومتى يفلح من لم يراقب مولاه ؟ ومتى يفلح من دنا رحيله ، وانقرض جيله وساء فعله وقيله ؟ فما شاء الله كان .

نقل رحمه الله عن مالك في تذكرة الحفاظ (211/1) : قوله : العلم ينقص ولا يزيد ولم يزل ينقص بعد الأنبياء والكتب .

وقال رحمه الله في السير (167/7) :

هل طلب العلم أفضل ، أو صلاة النافلة والتلاوة والذكر ؟

فأما من كان مخلصاً لله في طلب العلم ، وذهنه جيد ، فالعلم أولى ، ولكن مع حظ من صلاة وتعب ، فإن رأيته مجداً في طلب العلم ، ولا حظ له في القربان ، فهذا كسلان مهين ، وليس هو بصادق في حسن نيته ، وأما من كان طلبه الحديث والفقاه غيه ومحبة نفسانية ، فالعبادة في حقه أفضل ، بل بينهما أفعال تفضيل ، وهذا تقسيم في الجملة ، فقلّ - والله من رأيته مخلصاً

١٦ - هذا فيه تنبيه للدعاة اليوم الذين يعزفون عن تعليم القرآن للصبيان ، وما علموا أو تجاهلوا أن كل أمة لا بد لها من سواعد حتى تقوم - وهم الشباب - يحملون رسالتها ويبلغونها ويبدلون من أجلها الغالي والنفيس ونحن إذا أردنا أن نقيم صرحاً لأمتنا لا بد أن ننصب معظم جهودنا في تربية الشباب وتنشئتهم النشأة الصالحة ولا أفضل من تحفيظهم كتاب الله وحثهم على العمل به .

في طلب العلم ، دعنا من هذه كله ، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيز طلب العلم ، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية ، وأخذ عن شيخ لا يعي وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم ، أو لرضيع يبكي ، أو لفقير يتحدّث مع حدّث ، أو آخر له مشارك ، فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء سواء تصحف عليه الاسم ، أو اختبط المتن ، أو كان من الموضوعات ، فالعلم عن هؤلاء بمعزل ، والعمل لا أكاد أراه ، بل أرى أموراً سيئة ، نسأل الله العفو .

قال في الميزان (3/ 144) :

قلّ من أمعن النظر في علم الكلام إلا وأداه اجتهاده بما يخالف محض السنة ، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولد من علم الحكماء الدهرية ، فمن رام الجمع بين علم الأنبياء عليهم السلام ، وبين علم الفلاسفة بذكائه ، لا بد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء ، ومن كفّ ومشى خلف ما جاءت به الرسل من إطلاق ما أطلقوا ولم يتحذلق ولا عمق - فإنهم صلوات الله عليهم أطلقوا وما عمقوا - فقد سلك طريق السلف وسلم له دينه ويقينه . نسأل الله السلامة في الدين .



## القسم الرابع : قواعد في علم الحديث

قال رحمه الله في ميزان الاعتدال (1 / 5، 6) :

قد يقول قائل : كيف ساغ توثيق مبتدع وحدُّ الثقة العدالة والإتقان ؟

وجوابه : أن البدعة على ضربين :

١ - فبدعة صغرى كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيّنة .

٢ - بدعة كبرى : كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة .

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (1 / 523) : فأما الغلاة من الناصبة والشيعة والخوارج والقدرية والجهمية والدعاة من هذه الفرق ، فكان جمهور السلف يحذرون منهم ولا يرون الرواية عنهم .

وقال في الميزان (27/1) : اختلف الناس في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال :

١ - المنع مطلقاً .

٢ - الترخيص مطلقاً إلا فيمن يكذب .

٣ - التفصيل :

أ - فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدث .

ب - وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقاً .

قال أشهب : سئل مالك عن الرافضة ؟ فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم ، فإنهم يكذبون .

وقال حرملة : سمعت الشافعي يقول : لم أرَ أشهد بالزور من الرافضة .

وقال مؤمل ابن إهاب : سمعت يزيد بن هارون يقول : يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن

داعية إلا الرافضة ، فإنهم يكذبون .

وقال محمد بن سعيد الأصبهاني : سمعت شريكاً يقول : احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذوه ديناً .

وقال في السير (7/ 154) :

هذه مسألة كبيرة وهي : القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي ، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه ، ولم يكن داعياً إلى بدعته فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته والعلم بحديثه ، وترددوا في الداعية هل يؤخذ عنه ؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه وهجرانه .

وقال بعضهم : إذا علمنا صدقه وكان داعية ووجدنا عنده سنة تفرّد بها فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة ؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إلا لم تُبح بدعته خروجه عن دائرة الإسلام ، ولم تبح دمه فإن قبول ما رواه سائغ .

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي ، الذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة ولم يُعدّ من رؤوسها ولا أمعن فيها ، يقبل حديثه كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم .

وقال رحمه الله في السير (19/ 368) : العمدة في ذلك صدق المسلم الراوي ، فإن كان ذا بدعة أُخذ عنه ، والإعراض عنه أولى ، ولا ينبغي الأخذ عن معروف بكبيرة ، والله أعلم .

وقال في السير (13/ 395) : له أسوة بخلق كثير من الثقات الذين حديثهم في الصحيحين أو أحدهما ممن له بدعة خفيفة بل ثقيلة ، فكيف الحيلة ؟ نسأل الله العفو والسماح .

وقال رحمه الله في السير : ( 8/ 302 ) : قيل لابن المبارك : كيف رويت عن عبد الوارث ، وتركت عمرو بن عبيد ؟ قال : إن عمراً كان داعياً .

وقال في السير (7/ 21) : قد لطح بالقدر جماعة ، وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما لأنهم موصوفون بالصدق والإتقان .

نقل رحمه الله في السير (5 / 278) : قال ابن المديني : قلت ليحيى بن سعيد إن عبد الرحمن يقول : اترك من كان رأساً في بدعة يدعو إليها ، قال : فكيف يصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن زر ، وذكر قوماً ثم قال يحيى : إن ترك هذا الضرب ترك ناساً كثيراً .

وقال في الميزان (2 / 260) : وروي أحمد بن أبي يحيى عن أحمد بن حنبل قال : تركت شبابة للإرجاء قيل له : فأبو معاوية كان مرجئاً ، قال : كان شبابة داعية .

وقال في الميزان : (1 / 5) : في ترجمة أبان بن تغلب : شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته .

وقال رحمه الله في الميزان (2 / 6) : قال ابن حبان : كان يذهب " أي داود بن الحصين " مذهب الشراة يعني الخوارج كعكرمة ، لكنه لم يكن داعية ، والدعاة تجب مجانية حديثهم (١٧) .

وقال رحمه الله في الميزان (1 / 111) : كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبا به ، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله ، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصدّيقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس .

وقال في السير (10 / 92) : كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يلتفت إليه بل يطوى ولا يُروى ...

وقال رحمه الله في السير ( 7 / 40) : لسنا ندّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر ، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة (١٨) ، وقد علم أن كثيراً من

١٧ - انظر الموقظة في علم مصطلح الحديث ففيه كلام حول هذا الموضوع ، ص 85 .

١٨ - الإحنة : الحقد في الصدر .

كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف . وانظر أيضاً السير (82 /11) .

وقال في السير (432 /11) : وبكل حال : كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل ، وطِيَّه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم ، والله أعلم .  
وانظر أيضاً في ميزان الاعتدال (2 /433) (3 /81) و (3 /499) وانظر السير (5 /275) و (5 /399) و (7 /143) وانظر معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص 46) فقد أطال فيها رحمه الله.

وقال رحمه الله في الميزان (3 /140) :

الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك ، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون ، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، وما الغرض هذا فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث .  
وإن تفرّد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً .  
وإن تفرّد الصدوق ومن دونه يُعد منكرأ .

وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث ، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه ، ولا شرط الثقة الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزن الأشياء بالعدل والورع .

وقال رحمه الله في السير (9 /32) : " ... الزيادة من الثقة فمقبولة " .

وقال في الموقظة (52) : إن كان الحديث قد رواه الثبت بإسناد أو وقفه أو أرسله ورفقاؤه الأثبات يخالفونه ، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات ، فإن الواحد قد يغلط ، وهنا قد ترجح ظهور غلظه فلا تعليل والعبرة بالجماعة .

وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام ( ص 86 ) : قال ابن القطان : فرغ الثقة لا يضر ، قال الذهبي : بل يضر لمخالفته تقتين فأكثر ؛ لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط .  
وقال رحمه الله في السير ( 7 / 346 ) : ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً ، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى ابن معين ومن تقدم مطلقاً ، وهو من كبار أئمة الحديث .

وقال في السير ( 7 / 338 ) : الثقة قد يهم .

وقال في الميزان ( 2 / 261 ) : قال ابن المديني : لا ينكر لمن سمع ألوفاً أن يجيء بخبر غريب . انظر أيضاً الميزان ( 3 / 37 ) و ( 4 / 71 ) .

وقال رحمه الله في الميزان ( 1 / 365 ) :

قال الحافظ عبد الحق : ثابت ( بن عجلان ) لا يحتج به ، فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان وقال : قول العقيلي أيضاً فيه تحامل عليه ، وقال : إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً ، أما من عرف بها فانفراده لا يضر ، إلا أن يكثر ذلك منه ، قلت " القائل الذهبي " : أما من عرف بالثقة فنعم ، وأما من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ، ومثل أبو حاتم يقول صالح الحديث ، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة ، فتفرد هذا يعد منكراً ، فرجح قول العقيلي وعبد الحق .

وقال في الميزان ( 2 / 306 ) : سائر الثقات ينفرون .

وقال رحمه الله في التذكرة ( 1 / 6 ) : وهو - أي عمر بن الخطاب - الذي سن للمحدثين التثبيت في النقل ، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب ، فروى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع ، فأرسل عمر في أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع " قال : لتأتين على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاءنا أبو

موسى منتقياً لونه ونحن جلوس ، فقلنا ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعم كلنا سمعنا ، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره ، أحب عمر أن يتأكد عنه خبر أبي موسى بقول صاحب آخر .

ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد ، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم ، إذا الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ، ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد ) . انظر الموقظة (ص 77) .

وقال في الميزان : ( 4 / 410 ) : ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه .

وقال في السير ( 8 / 448 ) : إذا كان مثل كبراء السابقين الأولين قد تكلم فيهم الروافض والخوارج ، مثل الفضيل يتكلم فيه فمن الذي يسلم من أسنة الناس ؟ لكن إذا ثبتت إمامة الرجل وفضله لم يضره ما قيل فيه ، وإنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع . انظر أيضاً في الميزان ( 4 / 543 ) والموقظة (ص 77) .

قال في السير ( 5 / 4 ) : فما من لم يعلم حجة عنده على من عنده علم ، ولا المثبت كالنافي لكن إذا كان المثبت لشيء شبه خرافة والنافي عرضه دفع الحق فهنا النافي مقدم ، وهنا تقع المكابرة وتسكب العبرة .

قال رحمه الله في الميزان ( 2 / 279 ) : ليس من لم يعرف حجة على من عرف . وانظر نقده لبيان الوهم والإيهام (ص 116) .

قال في الميزان ( 1 / 39 ) : في ترجمة إبراهيم بن العباس السامري : فما ضره الاختلاط وعامة من يموت يختلط قبل موته وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه . وانظر الميزان ( 3 / 82 ) في ترجمة عفان بن مسلم .

قال رحمه الله في الميزان (661/2) : والرجل - يقصد عبد الملك بن عمير - من نظراء السببيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري ، لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم ، وساءت أذهانهم ، ولم يختلطوا ، وحديثهم في كتب الإسلام كلها .

وقال في السير (254/10) : كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة ، فإن غالب الناس يعترضهم في المرض الحاد ونحو ذلك ، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك ، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه .

وقال رحمه الله في السير (269/10) : والذي ينبغي أن من خلط في كلامه كتخليط السكران أن لا يحمل عنه البتة وأن من تغير لكثرة النسيان أن لا يؤخذ عنه .

وقال في السير (36/6) : هشام بن عروة الرجل حجة مطلقاً ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح ، اختلطا وتغيرا ، فإن الحافظ قد يتغير إذا كبر وتنقص حدة ذهنه ، فليس هو في شيخوخته كهو في شببته ، وما ثم أحد بمعصوم عن السهو والنسيان ، وما هذا التغير بضر أصلاً ، وإنما الذي يضر الاختلاط ، وهشام فلم يختلط قط ، هذا أمر مقطوع به ، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن ، فقول ابن القطان ( إنه مختلط ) قول مردود مردول فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم ، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام ، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك ، رحمة الله عليهم .

قال في الموقظة (66) : وليبذل نفسه للطلبة الأخيار لا سيما إذا تفرد ، وليمتنع مع الهرم وتغير الذهن وليعهد إلى أهله وإخوانه حال صحته ، إنكم متى ما رأيتموني تغيرت فامنعوني من الرواية ، فمن تغير بسوء حفظه ، وله أحاديث معدودة قد أتقن روايتها فلا بأس بتحديثه بها زمن تغيره ، ولا بأس بأن يجيز مروياته حال تغيره فإن أصوله مضبوطة ما تغيرت وهو فقد وعي ما أجاز ، فإن اختلط وخرف امتنع من أخذه الإجازة منه .

وقال في ميزان الاعتدال (234/2) : لا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة ولا انتفت عنه الجهالة .

وقال في الموقظة (ص 79) : وقولهم مجهول ، لا يلزم منه جهالة عينه ، فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به .

وقال في ميزان الاعتدال (118/1) : ليس كل من روى المناكير يضعف .

وقال في ميزان الاعتدال (211/1) : في ترجمة أسفع بن أسلع : وثقه مع هذا يحيى بن معين فما كل من لا يعرف ليس بحجة ولكن هذا الأصل .

وقال رحمه الله في الميزان (426/3) : قال ابن القطان : هو " أي مالك بن الخير " ممن لم تثبت عدالته ، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة . وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور<sup>(١٩)</sup> على أن من كان من المشايخ قد روى عن جماعة ولم يأتي بما ينكر عليه أن حديثه صحيح .

١٩ - من أولئك : أبو حاتم الرازي ، قال ابنه في الجرح والتعديل ( 78 / 2 ) في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود : " سألت أبي عنه فقال : لا أعرفه ، وعرضت عليه حديثه ، فقال : حديث صحيح " ومن ذلك ما جاء في ترجمة

عتي بن ضمرة التميمي في تهذيب التهذيب (96/7) قال علي بن المدني : عتي بن ضمرة السعدي مجهول سمع من أبي بن كعب لا نحفظها إلا من طريق الحسن ، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق ، وإن كان لا يعرف ، ومن ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة حفص بن عبد الله الليثي في الميزان (559/1) قال الذهبي : فيه جهالة : لكن صحح الترمذي حديثه ، ومن ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة جعفر بن حميد الأنصاري من الميزان (405/1) قال الذهبي بعد أن ذكر حديثاً منكراً ( عمران بن أبان لا يدري من هو ، والحديث إنما دلنا على ضعفه ) .

قال العلامة المعلمي رحمه الله في التنكيل (69/1) : " .. ابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في ( تاريخه ) من القدماء ، وإن لم يعرف ما روى ومن روى عنه ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استكره ، وإن كان الرجل معروفاً أكثر ، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد لم



وقال في السير (281/12) : قال محمد بن يحيى الذهلي : إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة .

قال في الميزان (535/4) : أبو سهل عن ابن عمر مجهول ، قال الحافظ أبو الحسن بن القطان : كان مجهول العين ، أو الحال ، ضعيف الحديث ، وليس كل ضعيف الحديث مجهولاً ، والله أعلم .

وقال في السير (608/2) : تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه ، فإن تدليسهم عن صاحب أكثر منهم ، والصحابة كلهم عدول .

قال في السير (73/1) : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا عدولاً فبعضهم أعدل من بعض وأثبت .

وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام (ص 79) : مراسيل الصحابة حجة .

---

يبلغهم عنه إلا حديث واحد ، فمن وثقه ابن معين من هذا الضرب : الأسقع بن الأسلع ، والحكم بن عبد الله البلوي ، وهب بن جابر الخيواني ، وآخرون ، ومن وثقه النسائي : رافع بن إسحاق ، وزهير بن الأقرم ، وسعد بن سمرة وآخرون ، وقد روى العوام ابن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو ابن العاص حديثاً ولا يعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية ، فوثقهما ابن معين ، وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ، ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية ، فوثقه ابن معين مع أن الحديث غريب ، ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية ، فوثقه ابن معين مع أن الحديث غريب ، وله علل أخرى ، راجع سنن البيهقي (3 / 248) إلى أن قال : " وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، نص على ذلك في ( الثقات ) وذكره ابن حجر في (لسان الميزان 14/1) واستغربه ، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه ، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ، ولم تبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه أه . وهذه المسألة ( مسألة توثيق المجاهيل ) لا بد من دراستها واستقراء كلام الأئمة النقاد فيها ، فأوصي من وجد في نفسه همة بأن يستعين بالله ببحثها وإفرادها في مؤلف لينتفع طلبه العلم منها ، والله الموفق .

وقال في السير (520/8) : لهذا أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام ، والترخيص قليلاً لا كل الترخص في الفضائل والرقائق ، فيقبلون في ذلك ما ضَعُف إسناده لا ما اتهم رواته ، فإن الأحاديث الموضوعية والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها ، بل يروونها للتحذير منها والتهتك لحالها ، فمن دلسها أو غطى تبيانها فهو جار على السنة خائن لله ورسوله ، فإن كان يجهل ذلك فقد يعذر بالجهل ، ولكن سلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون (٢٠) .

وقال في التذكرة (13/1) : قال علي رضي الله عنه : ( حدَّثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون ، أحببون أن يكذب الله ورسوله ) فقد زجرَ الإمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر ، وحث على التحديث بالمشهور ، وهذا أصل كبير في الكفِّ عن بثِّ الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق ، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال ، والله أعلم .

وقال في الميزان (97/4) : إي والله ، هذا هو الحق ، إن كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح ، فعليه التوبة أو يهتكه .

انظر الموقظة (ص 87) ، السير (601/2) .

قال في السير (429/9) : الصدوق لا يكثر خطؤه ، والكثير الخطأ مع القلة (٢١) هو المتروك .

قال رحمه الله في الموقظة (ص 84) : لا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة ، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف .

قال رحمه الله في الميزان (46/3) : الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة ، تام الورع .

قال في الموقظة ص (82) : والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام ، وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث ، وعلله ، ورجاله .

٢٠ - انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (31/1، 77) .

٢١ - أي مع قلة الرواية .

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة .  
ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده  
بعباراته الكثيرة .

وقال رحمه الله في السير (78/9) : قال محمد بن عبد الله بن عمار : قال يحيى بن سعيد : لا  
تنظروا إلى الحديث ، ولكن انظروا إلى الإسناد ، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغثروا بالحديث إذا  
لم يصح الإسناد .

وقال في السير (383/9) : والورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب كما كان يفعل  
ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل .

وقال رحمه الله في السير (190/7) : من روى شيئاً مع العلم بالإجازة عن مثل شعيب بن أبي  
حمزة في إتقانه كتبه وضبطه ، فذلك حجة عند المحققين مع اشتراط أن يكون الراوي بالإجازة  
ثقة أيضاً ، فمتى فقد ضبط الكتاب المجاز وإتقانه ، وتحريره ، أو إتقان المجيز أو المجاز له  
انحط المروي عن رتبة الاحتجاج به ، ومتى فقدت الصفات كلها لم تصح الرواية عند الجمهور  
.

وقال رحمه الله في السير (114/7) : ولا ريب أن الأخذ من الصحف وبالإجازة يقع فيه خلل  
ولا سيما في ذلك العصر حيث لم يكن بعد نقط ولا شكل فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى ،  
ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال ، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم ،  
بخلاف الرواية من كتاب محرر .

وانظر أيضاً في السير (377 /11) .

وقال رحمه الله في السير (460/7) :

المدلس فيه شيء من الغش ، وفيه عدم نصح الأمة ، لا سيما إذا دلَّس الخبر الواهي يوهم أنه  
صحيح فهذا لا يحل بوجه ، بخلاف باقي أقسام التدليس ، وما أحسن قول عبد الوارث بن  
سعيد : التدليس ذل .

الدَّراري المكنونة في الأماكن المنثورة فوائد وقواعد حَدِيثِيَّة من كتب الإمام الذَّهبي

وانظر الموقظة ( ص 45 ) وما بعدها .

جميع الحقوق محفوظة لموقع الشيخ / محمد بن عبد الله الهبدان

[www.Alhabdan.islamlight.net](http://www.Alhabdan.islamlight.net)

قال رحمه الله في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص 158) :  
اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين ، وأبي حاتم الرازي .
- ٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك ، وشعبة .
- ٣ - وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي .

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم منهم متعنت في الجرح ، متثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه ، فهذا إذا وثق شخصاً فعُضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلاً فانظر ، هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعني : لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ، ولم يوضِّح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب .  
وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني : متعنتون .

٢ - قسم في مقابله هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر البيهقي : متساهلون .

٣ - وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي ، معتدلون منصفون .

قال في الموقظة (83) : " .. ومن ثم قيل : تجب حكاية الجرح والتعديل ، فمنهم من نفسه حاد في الجرح ، ومنهم من هو معتدل ، ومنهم من هو متساهل .

فالحاد فيهم : يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وابن خراش ، وغيرهم .  
والمعتدل فيهم ، أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو زرعة .  
والمتساهل كالترمذي والحاكم ، والدارقطني في بعض الأوقات .

قال رحمه الله في السير ( 206/7 ) : أول من جرح وعدلَّ شعبة وأخذ عنه هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وطائفة .

قال رحمه الله في المغني في الضعفاء (538/1) : شعبة متعنت .

قال في ميزان الاعتدال (514/4) : شعبة مُنق للرجال .

قال في السير (130/6): قد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال .

قال في السير (183/9) : كان يحيى بن سعيد متعنناً في نقد الرجال ، فإذا رأيتَه قد وثق شيخاً فاعتمد عليه ، أما إذا لَبِنَ أحداً فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه فقد لين مثل : إسرائيل وهمام وجماعة احتج بهم الشيخان .

قال في السير (194/7) : هذا من تعنت يحيى في الرجال وله اجتهاده ، فلقد كان حجة في نقد الرواة .

وانظر في هذا أيضاً الميزان (572/2) و (171/2) و(255/2) و (225/4) وانظر في السير (176/9 / 177) ، (154/10) وانظر في المغنى في الضعفاء (269/1) .

وقال رحمه الله في السير (260 /13) : إذا وثَّقَ أبو حاتم (٢٢) رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لين رجلاً أو قال فيه : لا يحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال

---

٢٢ - قال الذهبي في الميزان (3/3) قال أبو حاتم : قدمت مع خالي قزوين فحمل إليَّ خالي مسنده ( أي مسند داود بن إبراهيم ) فنظر إلى أول مسند أبي بكر فإذا حديث كذب عن شعبة فتركته وجهد خالي أن أكتب عنه فلم تطاعني نفسي ( رحمه الله وغفر الله .

غيره فيه ، فإن وثقه أحد لا تبني على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي ، أو نحو ذلك .

وانظر في هذا أيضاً : الميزان ( 355/2 ) و ( 43/2 ) ، وفي السير ( 320 /6 ) والمغني في الضعفاء ( 14/1 ) و ( 529 /1 ) و ( 759 /2 ) .

وقال في المغني في الضعفاء ( 631 /2 ) : في ترجمة محمد بن مروان بن الحكم : مجهول ، أي مجهول العدالة لا الذات ، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد ، وإنما يريد جهالة حاله . وانظر السير ( 351/8 ) .

وقال رحمه الله في الميزان ( 549 /2 ) : وقد روى عنه عبد الرحمن بن مهدي مع تنقيهِ للرجال .

وقال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ( ص 167 ) :

عبد الرحمن ابن مهدي كان هو ويحيى بن القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً ، فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن .

قال في السير ( 71 ، 72 / 8 ) : قد كان مالك إماماً في نقد الرجال ، حافظاً مجوداً متقناً . قال بشر بن عمر الزهراني : سألت مالكا عن رجل ، فقال : هل رأيتَه في كتبي ؟ قلت : لا . قال : لو كان ثقة لرأيتَه في كتبي .

قال الذهبي : فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عن من هو عنده ثقة ، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله .

وقال الذهبي في السير (6/ 82) : قال الفسوي : قد روي مالك - وكان ينتقي الرجال .

وقال الذهبي في السير (9/ 228) : حسبك بالنسائي وتعنته في النقد .

وقال في المغني في الضعفاء (1/ 538) : فهذا النسائي قد وثقه وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجهد .

وقال في السير (5/ 38) : النسائي لا يقول : ليس بثقة ، في رجل مخرج له في كتبه .

وقال رحمه الله في السير (4/ 131) : قال الحافظ بن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه فقلت : قد ضعفه النسائي ، فقال : يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم .

قال الذهبي : صدق ، فإنه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم .

وقال في السير (14/ 133) : وهو ( أي النسائي ) أحذق بالحديث وعلله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة .

قال رحمه الله في الميزان (1/ 437) : .. والنسائي ( مع تعنته في الرجال ) فقد احتج به وقوى أمه ( أي الحارث الأعور ) .

قال رحمه الله في الميزان (1/ 274) : ابن حبان ربما قصَّب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه .



وقال فيه أيضاً (290/1) : ابن حبان صاحب تشنيع وشغب (٢٣) .  
وانظر في الميزان (45/3) وانظر أيضاً (42/2) و (8/4) وفي السير (267/10) .  
وقال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 172) : كذلك أحمد بن حنبل سأله  
جماعة من تلامذته عن الرجال وجوابه بإنصاف واعتدال وورع في المقال .

قال في التذكرة (465/2) : ابن معين ملك الحفاظ (٢٤) .

وقال في السير (447/11) : جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وكان هذا باراً بيحياً ،  
ونحن نسمع من يحيى " ابن معين " دائماً ونحتج بقوله في الجرح ما لم يتبرهن لنا وهن رجل  
انفرد بتقويته ، أو قوة من وهّاه .

قال الذهبي في الميزان ( 576/2 ) : قال ابن عدي .. لأن ابن معين به تستبرأ أحوال الرجال .

قال الذهبي في الميزان (75/1) : في ترجمة الجوزجاني : أحد أئمة الجرح والتعديل .

قال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ( ص 179 ) : أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب  
الجوزجاني وهو من يبالغ في الجرح .

وقال في الميزان (66/2) : أبو إسحاق الجوزجاني : في عبارته فظاظة وهذه عادته .

وقال في الميزان (8/1) أبو الفتح الأزدي : يسرف في الجرح .

وقال في الميزان : (61/1) لا يلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رهقاً .

وقال في السير (389/13) : لبت الأزدي عرف ضعف نفسه (٢٥)

٢٣ - انظر التنكيل للمعلمي (448/1) .

٢٤ - انظر الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية ص 13.

قال رحمه الله في السير (14 / 373) : عن ابن خزيمة : كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال .

وقال في المغني في الضعفاء (427/2) : قال ابن خزيمة إمام الأئمة ..  
قال في التذكرة (728/2) : قال أبو العباس بن سريج وذكر له محمد بن إسحاق بن خزيمة فقال: يستخرج النكت من حديث رسول الله بالمنقاش .

قال في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص 195) : أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني وحيد عصره وبه ختم معرفة العلل .  
وقال رحمه الله في السير (267/10) : انظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن " يعني الدارقطني " فأين هذا من قول ذاك الخساف المتفاضح أبي حاتم بن حبان

وقال في الميزان (8/4) : فهذا قول حافظ العصر ( أي الدارقطني ) الذي لم يأت بعد النسائي مثله .

وقال في السير (81/13) : يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح .

قال الذهبي في السير (158/9) في وكيع : مع إمامته كلامه نزر جداً في الرجال .  
وقال في سير أعلام النبلاء (154/10) : سأل أحمد عن يحيى بن سعيد وابن مهدي ووكيع وأبي نعيم فقال : ما رأيت أجد من وكيع ، وكفاك بعبد الرحمن معرفة وإتقاناً ، وما رأيت رجلاً أوزن بقوم من غير محاباة وأشد تثبتاً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد ، وأبو نعيم ، فأقل الأربعة خطأ وهو عندي ثقة موضع الحجة في الحديث .

---

٢٥ - قال ابن حجر في التهذيب (32/1) قال أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث غير مرضي (أي أحمد بن

شبيب الحبطي ) قلت ( القائل ابن حجر ) : لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي .

جميع الحقوق محفوظة لموقع الشيخ / محمد بن عبد الله الهدان

[www.Alhabdan.islamlight.net](http://www.Alhabdan.islamlight.net)

وقال رحمه الله في السير ( 250/10 ) : قال ابن المديني : عفان وأبو نعيم لا أقبل قولهما في الرجال ، لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه يعني ( القائل الذهبي ) أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما ، فإما إذا وثقا أحداً فناهيك به .

قال رحمه في الميزان (128/1) : ابن عقدة وابن خراش فيهما رفض وبدعة .

وقال في تذكرة الحفاظ (822/3) : قال حمزة السهمي : سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا نقل شيئاً في الجرح والتعديل هل يقبل قوله ؟ قال : لا يقبل .

قال الذهبي الميزان (473/1) : الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس هو أعلم بالمصريين .

وقال في السير (231/10) : قال يحيى بن معين : كل من ثبت أبو مسهر ( عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى ) من الشاميين فهو مثبت .

قال رحمه في الميزان (467/1) : أبو محمد عبد الحق الأشبيلي يقبل رواية المستور .  
اختار رحمه الله في السير (573/12) : أن الأصوب والأقوى مع الإمام البخاري في اشتراط اللقي لمن روى عنه بصيغة عن (٢٦)  
انظر الموقظة (ص 44) .

قال في السير (439 /12) عن الإمام البخاري : ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه ، فإنه أكثر ما يقول : منكر الحديث ، سكتوا عنه ، فيه نظر، وقلَّ أن يقول : فلان كذاب أو كان يضع الحديث .

وقال رحمه الله في الميزان (3/ 160) : ولغلوه " أي علي بن هاشم " ترك البخاري إخراج حديثه فإنه يتجنب الرافضة كثيراً كأنه يخاف من تدينهم بالتقية ، ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق .

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء (2/444) في ترجمة علي بن الجعد الجوهري : ودعه مسلم فلم يخرج له في الصحيح لأن فيه بدعة .

قال رحمه الله في الميزان (1/556) : ابن القطان ( أي الفاسي ) يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عصره ذاك الرجل أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته ، وهذا شيء كثير في الصحيحين من هذا النمط ، خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل . (27)  
وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام (ص 71) : وقاعدته ( أي ابن القطان الفاسي ) كابن حزم وأهل الأصول ، يقبل ما روى الثقة سوء خولف أو رفع الموقوف أو وصل المرسل .

وقال في ذيل الضعفاء والمتروكين (ص 44) : ابن حزم متشدد لا يقبل قدحه .

وقال رحمه الله في المغني في الضعفاء (2/653) : في ترجمة مروان بن محمد الطاطري قال ابن حزم : ضعيف ، ولا يلتفت إلى تضعيفه بلا حجة (٢٧) .

وقال الذهبي في ذكر من يعتمد قوله (ص 172) : وكذا تكلم ( أي في الجرح والتعديل ) محمد بن سعد الحافظ في كتاب الطبقات له بكلام جيد مقبول .

قال في الميزان (3/141) : أما علي بن المدني فإنه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال ، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن ، بل لعله فرد زمانه في معناه .

وقال في ذكر من يعتمد قوله (ص 172) : علي بن المدني صاحب التصانيف الفائقة الذي يقول فيه البخاري : ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المدني .

وقال في الميزان (3/ 407) : فهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي .

وقال أيضاً فيه (4/ 416) : فلا يغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف وانظر (3/ 515) .

وقال في السير (13/ 276) : جامعه ( أي الترمذي ) قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ولكن بترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ، ونفسه في التضعيف رخو .

انظر أيضاً (3/ 252) من السير ، وانظر التاريخ الكبير للمؤلف (2/ 217) .

وقال رحمه في الميزان (2/ 54) : مذهب الشافعي أن المراسيل ليست بحجة .

وقال في الميزان (1/ 98) : قال الربيع : كان الشافعي إذا قال : حدَّثنا من لا أتهم : يريد به إبراهيم بن أبي يحيى .

قال في السير (3/ 426) : قال أبو عمر بن عبد البر : لا يختلفون في ذكره في الصحابة على قاعدتهم في السماع واللقاء ، فأما قوم عاصم الأحوال إن عبد الله ابن سرجس رأي رسول الله ولم يكن له صحبة ، فإنه أراد الصحبة التي يذهب إليها سعيد بن المسيب وغيره من طول المصاحبة .

قال رحمه الله في السير (8/ 92) : ولا بأس بمذهب داود " الظاهري " وفيه أقوال حسنة ومتابعة للنصوص مع أن جماعة من العلماء لا يعتدون بخلافه ، وله شذوذ في مسائل شانت مذهبه .

قال رحمه الله في السير (9/ 561) : منصور بن سلمة .. وكان من أئمة هذا الشأن بصيراً بالرجال والعلل .

قال في الميزان (1/ 111) : قال الخطيب : رأيت لأبي نعيم الأصبهاني أشياء يتساهل فيها ، منها أنه يطلق على الإجازة أخبرنا ولا يبين .

قلت : ( القائل الذهبي ) : هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره وهو ضرب من التدليس .

قال رحمه الله في السير (12/ 234) : عن أحمد بن سعيد الدارمي : كان يُنظر بأبي زرعة وابن وارة .  
وقال في السير (127/1) : نقل يونس بن بكير وهو من أوعية العلم بالسير .

قال رحمه الله في الميزان (584/1) : قول القائل: (كان صاحب أمراء ) بمثل هذا لا يلين الثقة .

وقال رحمه الله في السير (339/5) : عن مكحول أنه ذكر الزهري فقال : أي رجل هو لولا أنه ( أفسد نفسه بصحبة الملوك )

قلت " الذهبي " : بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري لكونه كان مداخلًا للخلفاء ، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة ، وأين مثل الزهري .

وقال في الميزان (430/4) : قول ابن معين : (يروى عن كل أحد ) ما هذا بجرح فإن الثوري كذلك يفعل وهو حجة .

وقال في الميزان (192/4) : في ترك شعبة الرواية عن المنهال بن عمرو " لأنه سمع من بيته غناء وهذا لا يوجب غمز الشيخ ) .

وقال في الميزان (483/4) : إذا قال عبد الله بن الإمام أحمد (كذا وكذا ) قلت ( الذهبي ) : هذه عبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين .

قال في السير (360/6) : قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل ) يكتب حديثه ) أنه عنده ليس بحجة .

وقال في الميزان (385/2) : ومن ذلك قوله " أي أبو حاتم " ( يكتب حديثه أي : ليس هو بحجة ) .

وقال فيه أيضاً (345/4) : قول أبو حاتم : ( يكتب حديثه ) مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار (٢٩)

وقال رحمه الله في الميزان (385/2) : قول أبي حاتم (شيخ) : فقوله هو شيخ ليس عبارة جرح ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك ، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ، بالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة .

قال رحمه الله في الموقظة (ص 83) : وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم (ليس بالقوي) يريد بها : أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثابت .

وقال في الموقظة (ص 83) : قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل وعلما مقصده بها بالاستقراء : أنها بمعنى تركوه .

قال الذهبي في السير (441/12) : حتى أنه قال " أي البخاري " : إذا قلت فلان في حديثه نظر ، فهو متهم وإه

وقال في الموقظة (ص 83) : وكذا عادته إذا قال : (فيه نظر) بمعنى أنه متهم ، أو ليس بثقة فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف .

وقال في الميزان (416/2) : وقد قال البخاري (فيه النظر) ولا يقول هذا إلا فميين يتهمه ( غالباً ) .

وقال في الميزان (52/3) : قل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم .

وقال في نقده لبيان الوهم والإيهام (ص 89) :

قال البخاري : أحسن شيء فيه حديث رباح ، فقول البخاري : أحسن لا يقتضي تحسينه فما هو إلا ضعيف .



وقال في الميزان (202/2) : إذا قال البخاري : ( منكر الحديث ) أي لا تحل الرواية عنه . وانظر أيضاً (6/1) .

وقال رحمه الله في الموقظة (ص 83) : والبخاري قد يطلق على الشيخ ليس بالقوي ، ويريد أنه ضعيف .

قال في الموقظة ( 82 ) : قال النسائي : قولنا ( ليس بالقوي ) ليس بجرح مفسد .

قال في السير (394/9) : قال أحمد بن حنبل : ما رأيت أفضل من حسين الجعفي - يريد بالفضل : التقوى والتأله - هذا عرف المتقين .

قال في السير (355/13) : في قول أبي حاتم : ( وتكلموا فيه ) هذا جرح غير مفسد فلا يُطرح به مثل هذا العالم .

قال في الميزان (393/2) : قال ابن حبان ( كان يخطئ ) وهذا لا يستقيم أن يقوله الحفاظ إلا فيمن روى عدة أحاديث ، فأما عبد الله هذا فهذا الحديث أول ما عنده وآخره . .  
قال في الميزان (40/2) : في ترجمة الربيع بن حبيب البصري ( قول الدارقطني فيه ) لا يترك ( ليس بتجريح له .

وقال رحمه الله في الميزان ( 57/2 ) : في ترجمة روح بن أسلم الباهلي : قال ابن المديني : ذهب حديثه يعني ضاع كذا فسر محمد بن عثمان بن أبي شيبة .

وقال رحمه الله في السير (523/12) : يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإلتقان ، أو أنه يتبع المتون المليحة فيرويها ، أو أنه أراد علو الإسناد ، أو نظافة الإسناد ، وتركه الشاذ والمنكر والمنسوخ ونحو ذلك ، فهذه أمور تقضي للمحدِّث إذا لازمها أن يُقال : ما أحسن حديثه .

وقال في السير (309/4) : قول الشعبي (كذبت ) كأنه أراد بها أخطأت (٣٠) .

وقال في السير (272/5) : ... جرير عن مغيرة ، قال الشعبي : قتادة حاطب ليل ، قال :

يحيى بن يوسف الزمي : ثنا ابن عيينة ، قال لي عبد الكريم الجوزي : يا أبا محمد تدري ما

حاطب ليل ؟ قلت : لا . قال : هو الرجل يخرج في الليل فيحتطب ، فيضع يده على أفعى

فتقتله . هذا مثل ضربته لك لطالب العلم أنه إذا حمل من العلم ما لا يطيقه قتله علمه كما قتلت

الأفعى حاطب الليل .

وقال في الميزان (70/1) : قال ابن عدي : معنى قول ابن معين ( يكتب حديثه ) أنه في جملة

الضعفاء .

قال في السير (70 /16) : فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على

الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن وإثبات عدل ، وترخصوا في تسميته بالثقة ، وإنما الثقة

في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه ، المتقن لما حمله ، الضابط لما نقل ، وله

فهم ومعرفة بالفن ، فتوسع المتأخرون .

قال رحمه الله في الميزان (178/3) : قال ابن عيينة : جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئاً ،

فهذا تغفل من العقيلي إذا ظن أن هذه العبارة تليين ، لا ، والله .

وقال في تذكرة الحفاظ (979/3) : قال الخطيب : حدَّثني محمد بن عبد الله أنه قال : موسى بن

هارون سماني ( المفيد ) قلت " الذهبي " : في هذه العبارة أول ما استعملت لقباً في هذا الوقت

قبل الثلاث مائة ، والحافظ أعلى من المفيد في العرف ، كما أن الحجة فوق الثقة .

تقدّم سابقاً ( في آداب الطلب ) كلامه على الصحيحين والكتب الستة وسنن البيهقي فننقله هنا للمناسبة .

قال رحمه الله في السير (323/13) ( وإنما شان المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي وضبط متونها وأسانيدھا .

وقال في السير ( 339 / 19 ) : فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النووي وأذكاره تفلح وتتجح .

وقال في تذكرة الحفاظ ( 530/2 ) : لقد تفانى أصحاب الحديث .. إلى أن قال ( وأدمن النظر في الصحيحين ) .

وقال في ميزان الاعتدال ( 641/1 ) : ولولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد .

وقال غفر الله له في السير (568/12) : عن صحيح مسلم : " هو كتاب نفيس كامل في معناه فلما رآه الحفاظ أعجبوا به "

وقال في الميزان (3 / 175) : ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف (٣١) .

وقال رحمه الله في السير (203/18) : رتبة الموطأ أن يذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي .. وإن للموطأ لوقعا في النفوس ومهابة في القلوب لا يوازيها شيء .

---

٣١ - انظر كلام الإمام العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه التكيل (450/1) في بيانه لدرجات توثيق

ابن حبان ففيه تفصيل دقيق لا تراه لغيره ، رحمه الله .

وقال رحمه الله في السير (52/8) : في الموطأ عدة مراسيل أيضاً عن الزهري ويحيى الأنصاري وهشام بن عروة ، عمل الإمام الدارقطني أطراف جميع ذلك في جزء كبير فشفى وبين .

وقال رحمه الله في الميزان (2/1) : مصنف العقيلي في الضعفاء مصنف مفيد .  
وقال رحمه الله في الميزان (2/1) : وكتاب ابن عدي ( الكامل ) هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك .

وقال رحمه الله في السير (155 /16) : يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء ولو كان من رجال الصحيحين ولكنه ينتصر له إذا أمكن ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث مما استنكر للرجل وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده .  
وقال في الميزان (629/1) : من عيوب كامل بن عدي : يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل لا يكون حدث به قط وإنما وضع من بعده .

وقال رحمه الله في الميزان (5 /1) : له ( أبو الفتح الأزدي ) مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين جمع فأوعى وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم وهو المتكلم فيه .

وقال رحمه الله في السير (348 /16) : وعليه " أي أبو الفتح " في كتابه في الضعفاء مؤاخذات فإنه ضعف جماعة بلا دليل بل قد يكون غيره قد وثقهم .

وقال في الميزان (16/1) : وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه ، وهذا من عيوب كتابه ، يسرد الجرح ، ويسكت عن التوثيق .

وقال رحمه الله في السير (506/12) : عن العجلي : له مصنف مفيد في الجرح والتعديل طالعه وعلقت منه فوائد تدل على تبحره بالصنعة وسعة حفظه .

وقال في تذكرة الحفاظ (2/ 650) : أحمد العجلي حدث عنه ولده بمصنفه في الجرح والتعديل وهو كتاب كأنه أملاه من حفظه .

وقال أيضاً في السير (17/666) : كان ثقة حافظاً عارفاً بالرجال والعلل ، كبير الشأن ، وله غلطات في إرشاده .

وقال أيضاً في السير (11/469) : عن محمد بن عبد الله بن عمار : له كتاب جليل في معرفة الرجال والعلل .

وقال في السير (13/264) : عن عبد الرحمن بن أبي حاتم : له كتاب نفيس في الجرح والتعديل أربع مجلدات .

قال رحمه الله في السير ( 21 / 200 ) : صنف أبو الحسن بن القطان كتاباً نفسياً في مجلدين سماه الوهم والإيهام وفيما وقع من الخلل في الأحكام الكبرى لعبد الحق ، يناقشه فيه فيما يتعلق بالعلل وبالجرح والتعديل طالعتُه وعلقت منه فوائد جليلة .

وقال في السير (16/73) : عن الرامهرمزي : منصف كتاب ( المحدث الفاصل بين الراوي والداعي في علوم الحديث ) وما أحسنه من كتاب .

وقال في السير (14/199) : وللساجي مصنف جليل في علل الحديث يدل على تبحره وحفظه ولم تبلغنا أخباره كما في النفس وقد وهم بمن أدخل عليه . وانظر أيضاً في تذكرة الحفاظ (2/709) .

وقال رحمه الله في الموقظة (ص 52) : إن كانت العلة غير مؤثرة بأن يرويه الثبت على وجه ويخالفه وإه فليس بمعلول ، ( وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب العلل فلم يصب ) لأن الحكم للثبت .

وقال في التذكرة (993/3) : وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام " الدارقطني " الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك .

وقال في تذكرة الحفاظ ( 579/2 ) : عن عباس بن محمد بن حاتم . كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبئ عن بصره بهذا الشأن .

وقال رحمه الله في السير ( 329/11 ) في كلامه عن مسند الإمام أحمد : ثم ما يلزم من هذا القول أن ما وجد فيه أن يكون حجة ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ، ولكنها قطرة في بحر ، وفي غضون المسند زيادات جمة لعبد الله بن أحمد (٣٢) .

وقال غفر الله له في السير ( 274/13 ) عن جامع الإمام الترمذي : في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام ، لو لا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل .

وقال غفر الله له في تذكرة الحفاظ ( 634/2 ) : قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي : الجامع " أي للترمذي " على أربعة أقسام : قسم مقطوع بصحته ، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا ، وقسم أخرجه وأبان علته ، وقسم رابع أبان عنه .

وقال رحمه الله في السير ( 278/13 ) : كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات ، وقول أبي زرعة - إن صحَّ - فإنما عنى بثلاثين حديثاً ، الأحاديث المطرحة الساقطة ، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة ، فكثيرة لعلها نحو الألف .

٣٢ - انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على المسند في منهاج السنة (97/7) تحقيق محمد رشاد سالم ، والفروسية لابن القيم ص 137.

وقال في تذكرة الحافظ (2/636) : سنن أبي عبد الله " ابن ماجه " كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة .

قال في السير (14/131) : قال ابن الأثير : سألت أميراً أبا عبد الرحمن عن سننه ، أصحح كله ؟ قال : لا : قال : فاكذب لنا منه الصحيح ، فجرد المجتبي ( بالنون ) قلت " الذهبي " : هذا لم يصح بل المجتبي اختيار ابن السني .

قال في السير (13/213) : قال أبو داود : ذكرت في السنن الصحيح وما يقاربه فإن كان فيه وهن شديد بينته .

قلت " الذهبي " : فقد وفي رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده وبين ما ضعفه شديد ووهنه غير محتمل ، وكاسر<sup>(٣٣)</sup> عن ما ضعفه خفيف محتمل فلا يلزم من سكوته والحالة هذه عن الحديث أن يكون حسناً عنده ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويمشيه مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة فإنه لو انحط عن لخرج عن الاحتجاج ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن ، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو من شطر الكتاب ، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ثم يليه ما رغبا عنه ، وكان إسناده جيداً سالمًا من علة وشذوذ ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبلة العلماء لمجيئه من وجهين ليئين فصاعداً ، يعضد كل إسناده منهما الآخر ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً ، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة ، والله أعلم .

وقال في السير (12/215) : كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء فكتابه يدل على ذلك .

وقال رحمه الله في تذكرة الحفاظ (3/1042) : ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة ، بل فيها أحاديث موضوعة شأن المستدرك بإخراجها .

وقال في السير (175/17) :

بل في المستدرک شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما ولعلَّ مجموع ذلك ثلث الكتاب ، بل أقل فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربه ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها ، كنت أفرد منها جزءاً وحديث الطير بالنسبة إليها سماء وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ، ويعوز عملاً وتحيراً<sup>(٣٤)</sup> .

وانظر: تذكرة الحفاظ (3/ 1045) وانظر ميزان الاعتدال (3/ 500) و(3/ 608)<sup>(٣٥)</sup> .

وقال رحمه الله في السير (18/ 165) عن الحافظ البيهقي : عمل السنن الكبير في عشر مجلدات ليس لأحد مثله .

وقال أيضاً (18/ 168) : تصانيف البيهقي عظيمة القدر غزيرة الفوائد ، قل من جوّد تواليه مثل الإمام أبي بكر ، فينبغي للعالم أن يعتني بهؤلاء ، سيما سننه الكبير<sup>(٣٦)</sup> .

وقال في تذكرة الحفاظ (3/ 1132) عن البيهقي : عمل كتاباً لم يسبق إلى تحريرها .

---

٣٤ - وهذا يدلُّ على أن الإمام الذهبي رحمه لا يدلُّ سكوته على موافقة الحاكم في التصحيح لأنه أخبر هنا أن المستدرک يحتاج إلى عمل وتحريير وأيضاً أنه رحمه الله لم يذكر في المقدمة لتلخيصه أن ما سكت عليه فأنا مقر للحاكم ، ومما يدلُّ أيضاً أن الكثير من تلاميذ الذهبي كابن كثير مثلاً عند ما ينقلون عن الحاكم لا يذكرون أنه وافقه الحافظ الذهبي ، وللمزيد انظر كلام الشيخ مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله في ( المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح ) ص 127 ، فقد قرر هذه المسألة وبينها وقال : الذي ينبغي أن يقوله الكاتب : صححه الحاكم وسكت عليه الذهبي .

٣٥ - إذا أردت المزيد عن مستدرک الحاكم فانظر رحمك الله : الفروسية لابن القيم ص 136 ، زاد المعاد (364/1) المنار المنيف ص 21 .

٣٦ - انظر الرد على البكري لشيخ الإسلام ، ص 20 .



قال في السير (425/15) : عن عبد الله بن يعقوب الحارثي : قد أَلَّفَ مسنداً لأبي حنيفة الإمام وتعب عليه ولكن فيه أوابد ما تفوه بها الإمام راجت على أبي محمد .

وقال رحمه الله في السير (239/14) عن ابن الجارود : صاحب كتاب " المنتقى في السنن " مجلد واحد في الأحكام ، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً ، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد .

وقال رحمه الله في السير (476/12) في يعقوب بن شيبية : صاحب المسند الكبير العديم النظير المعل الذي تم في مسانيدده نحو من ثلاثين مجلداً ولو كمل لجااء في مائة مجلد .

وقال أيضاً : في (477/10) : ويذكر أولاً سيرة الصحابي مستوفاة ، ثم يذكر ما رواه ويوضح علل الأحاديث ، ويتكلم على الرجال ، ويجرح ويعدل بكلام مفيد عذب شافٍ بحيث أن الناظر في مسنده لا يمل منه ولكن قلّ من روى عنه . وانظر أيضاً في تذكرة الحفاظ (577/1) .

وقال رحمه الله في السير (162/8) : قد صنف أبو عبيد كتاب " غريب الحديث " وما تعرض لأخبار الصفات الإلهية بتأويل أبداً ولا فسر عنها شيئاً ، وقد أخبر بأنه ما لحق أحداً يفسرها . ونقل في السير (502/10) عن إبراهيم الحربي قوله في أبي عبيد : أضعف كتبه كتاب " الأموال " يجيء إلى باب فيه ثلاثون حديثاً وخمسون أصلاً عن النبي فيجيء بحديث ، حديثين يجمعهما من حديث الشام ، ويتكلم في ألفاظها ، وليس له كتاب كغريب المصنف .

قال في السير (361 /13) عن كتاب غريب الحديث لإبراهيم الحربي : كتاب نفيس كامل في معناه .

وقال في تذكرة الحفاظ (4/1308) : الجوزقاني مصنف كتاب الأباطيل وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية طالعه ، واستفدت منه مع أوهام منه ، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها.

وقال في السير ( 11/291) : من نظر في كتاب السنة لأبي بكر الخلال رأى علماً غزيراً ونقلًا كثيراً .

وقال في تذكرة الحفاظ (4/1204) : وهو الكتاب الملقب بمستقر الأوهام ، قلت : ملكته وهو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماکولا وإمامته .

قال رحمه في تذكرة الحفاظ ( 3/1000) : له ( أي أبو زرعة الرازي الصغير ) تصانيف كثيرة يروي فيها المناكير كغيره من الحفاظ ولا يبين حالها وذلك مما يزري بالحافظ .

وقال في السير ( 11/331) : جمع أبو بكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد وفتاويه وكلامه في العلل والرجال والسنة والفروع حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة .

وقال في ميزان الاعتدال ( 3/209) : العجب من الخطيب كيف روى هذا وعنده أحاديث من نمطه ولا يبين سقوطها في تصانيفه<sup>(٣٧)</sup>

وقال في السير ( 16/279) : قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين صاحب سنة وإتباع لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات .

وقال في السير ( 17/33) : قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر : لابن مندة في كتاب ( معرفة الصحابة ) أوهام كثيرة .  
انظر : تذكرة الحفاظ ( 3/1033) .

وقال رحمه الله في تذكرة الحفاظ ( 3/1129) : قال ابن حزم : ( التمهيد ) لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام في فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه .

وقال في التذكرة (571/2) : للأثر كتاب نفيس في السنن يدل على إمامته وسعة حفظه .  
وقال في السير (116/6) : ولا ريب أن ابن إسحاق كثر وطول بأناساب مستوفاة اختصارها  
أملح وبأشعار غير طائفة حذفها أرجح ، وبأثار لم تصحح مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح  
لم يكن عنده فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ورواية ما فاته (٣٨) .  
وأما مغازي موسى بن عقبة فهي في مجلد ليس بالكبير سمعناها وغالبها صحيح ومرسل جيد  
لكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتنمة .  
وقد أحسن في عمل ذلك الحافظ البيهقي في تأليفه المسمى بكتاب —(دلائل النبوة) وقد  
لخصت أنا الترجمة النبوية والمغازي المدنية في أول تاريخي الكبير وهو كامل في معناه إن  
شاء الله .

وقال رحمه في السير ( 52/7 ) : أشار يحيى القطان إلى ما في السيرة من الواهي من الشعر  
ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة ، فلو حذف منها ذلك لحسنت ، وثم أحاديث جمة في  
الصحاح والمسانيد مما يتعلق بالسيرة والمغازي ينبغي أن تضم إليها وترتب ، وقد فعل غالب  
هذا الإمام أبو بكر البيهقي في دلائل النبوة له .

وقال رحمه الله في السير (180 /12) عن الفسوي : له تاريخ كبير جم الفوائد .

وقال في السير (314 /13) : لأبي زرعة الدمشقي تاريخ مفيد في مجلد.

وقال في السير (118/16) : كان ابن حزم يثني على صحيحه " أي صحيح ابن السكن "   
المنتقى وفيه غرائب .

وقال في السير (124/19) : جمع أبو بكر الخلال ما وقع له من علل الأحاديث التي تكلم عليها  
الإمام أحمد ، فجاء في ثلاثة مجلدات وفيه فوائد جمة .

وقال في السير (199/21) عن عبد الحق الأشبيلي : عمل الجمع بين الصحيحين بلا إسناد على ترتيب مسلم وأتقنه وجوده .

وقال رحمه الله أيضاً في السير (492/11) عن أحمد بن خيثمة : صاحب التاريخ الكبير الكثير الفائدة . وقال عنه في (ص 493) : له كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه وأكثر فائدته فلا أعرف أغزر فوائد منه .

وقال في الميزان (596/3) : عن محمد بن عبد الله الموصلي : له تاريخ مفيد .

وقال في سير أعلام النبلاء (53 /13) عن حنبل ابن عم الإمام أحمد : له تاريخ مفيد رأيته وعلقت منه.

وقال الحافظ في السير (444 /13) عن أحمد الأبار : له تاريخ مفيد رأيته .

وقال الذهبي في السير (216 /20) عن القاضي عياض المالكي : تواليفه نفيسة وأجلها وأشرفها (كتاب الشفا) ( لولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة عمل إمام لا نقد له في فن الحديث ولا ذوق ، والله يثيبه على حسن قصده ، وينفع بشفائه وقد فعل وكذا فيه من التأويلات البعيدة ألوان ، ونبينا غني بمدحه التنزيل عن الأحاديث ،وبما تواتر من الأخبار عن الأحاد وبالأحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات ، فلماذا يا قوم نتشبع بالموضوعات فيتطرق إلينا مقال ذوي الغل والحسد ؟ ، ولكن من لا يعلم معذور ، فعليك يا أخي بكتاب دلائل النبوة للبيهقي فإنه شفاء لما في الصدور وهدى ونور .

وقال في تذكرة الحفاظ (1349/4) عن السهيلي : صنف كتاب ( الروض الأنف ) كالشرح للسيرة النبوية فأجاد وأفاد وذكر أنه استخرجه من مائة وعشرين مصنفاً .

وقال في التذكرة (782/3) عن ابن المنذر : صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها ككتاب المبسوط في الفقه ، وكتاب الإشراف في اختلاف العلماء وكتاب الإجماع .

قال في الميزان (639/2) : لم يصح إسناد كتاب ( الحيدة ) إلى عبد العزيز الكناني فكأنه وضع عليه (٣٩) .

قال الحافظ الذهبي في السير (68 /12) : أصل المدونة أسئلة سألتها أسد ابن الفرات لأبي القاسم ، فلما ارتحل سحنون بها عرضها على ابن القاسم ، فأصلح فيها كثيراً وأسقط ثم رتبها سحنون وبوبها واحتج لكثير من مسائلها بالأثار من مروياته مع أن فيها أشياء لا ينهض دليلها ، بل رأي محض ، وحكوا أن سحنون في أوائل الأمر علم وهم بإسقاطها وتهذيب المدونة فأدرسته المنية رحمه الله ، فكُبرا المالكية يعرفون تلك المسائل ويقررون منها ما قدروا عليه ويوهنون ما ضعف دليله ، فهي لها أسورة بغيرها من دواوين الفقه .

وقال في السير (501/12) : عن محمد بن عبد الله بن الحكم : له منصف في أدب القضاة مفيد .

وقال في السير (245/13) : مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين .

وقال الذهبي في السير أيضاً ( 284/16 ) : عن ابن القفال الشاشي القاسم الذي صنف التقريب : وهو كتاب مفيد قليل الوقوع .

وقال في السير (526 /17) : ابن شعيب مصنف شرح كتاب الفروع لابن الحداد وهو من أنفس كتب المذهب .

وقال أيضاً في السير (587/17) : أبو الحسين البصري : له كتاب المعتمد في أصول الفقه من أجود الكتب (٤٠)

وقال أيضاً في السير ( 105 /20 ) : للمازري شرح لكتاب التلقين لعبد الوهاب المالكي في عشرة أسفار هو من أنفس الكتب.

وقال أيضاً في السير (304 /21) : إبراهيم بن منصور العراقي صنف شرحاً للمهذب مفيداً .

---

٣٩ - قال في الميزان (517/3) : ويغلب على ظني أنه هو (أي محمد بن الحسن بن أزر) الذي وضع كتاب الحيدة ، فإني لاستبعد وقوعه.

٤٠ - اعلم وفقك الله أن أبا الحسين البصري أحد أئمة المعتزلة فانتبه وكتابه هذا من أهم كتب الأصول اعتمد عليه كثير من ممن جاء بعده من الأصوليين وهو شرح لكتاب العمدة للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد طبع الكتاب بتحقيق محمد حميد الله عام 1384هـ .

وقال في تذكرة الحفاظ (1011/3) : للمعافي ( ابن زكريا ) تفسير كبير في ست مجلدات فيه مخبئات وفوائد نفيسة .. وله كتاب ( الجليس والأنيس ) فيه عجائب ، وانظر السير ( 16 / 546 ) .

وقال في السير (264/13) : عن أبي حاتم : له تفسير كبير في عدة مجلدات عامته آثار بأسانيد من أحسن التفاسير (٤١)

وقال في الميزان (78/4) : عن الزمخشري : صالح لكنه داعية إلى الاعتزال أجازنا الله - فكن حذراً من كشفه .

وقال رحمه الله في السير (236 /14) : عن أبي الحسن القمي : له كتاب أحكام القرآن كتاب نفيس .

وقال في تذكرة الحفاظ (711/2) : قال أبو بكر الخطيب : له أي (ابن جرير ) كتاب التفسير الذي لم يصنف مثله ، وكتاب تهذيب الآثار لم أر مثله في معناه ، لكن لم يتمه (٤٢) .

وقال في السير (511/11) : عن علي بن حجر الحافظ ، له مصنفات مفيدة ، منها كتاب أحكام القرآن .

وقال في السير (339/19) : أما الإحياء ففيه من الأحاديث الباطلة جملة وفيه خير كثير لو لا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من حرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية نسأل السلامة علماً نافعاً .

وقال في السير (509/18) :

بالغ أبو إسماعيل ( الهروي ) في ذم الكلام على الأتباع فأجاد ، ولكنه له نفس عجيب لا يشبه نفس أئمة السلف في كتابه ( منازل السائرين ) ففيه أشياء مطربة وفيه أشياء مشكلة ، ومن تأمله لاح له ما أشرت إليه ، وقال أيضاً (ص 510) : وفي منازل إشارات إلى المحو والفناء وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى ولم يرد محو السوى في الخارج ويا ليته لا صنف ذلك (٤٣) .

٤١ - انظر منهاج السنة لابن تيمية رحمه الله (13/7)

٤٢ - انظر منهاج السنة لابن التيمية رحمه الله (13/7) .

٤٣ - انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (358، 342/5) .

وقال في السير (514/18) عن أبي إسماعيل : غالب ما رواه في كتاب ( الفاروق ) صحاح وحسان (٤٤) .

قال في السير (475/17) : المرزوقي له شرح الحماسة في غاية الحسن .

وقال رحمه الله في السير (81/17) : في الصحاح " للجوهري " أو هام قد عمل عليها حواش .  
وقال الذهبي في السير ( 19 /12 ) عن ابن السكيت : ( إصلاح المنطق ) كتاب نفيس مشكور في اللغة .

وقال أيضاً في السير (207/10) : قال أبو حاتم السجستاني: كان الأخفش قديراً رجل سوء كتابه في المعاني صويلح وفيه أشياء في القدر .

وقال رحمه الله في السير (569/17) : عن أحمد بن محمد الطلمنكي : رأيت له كتاباً في

السنة في مجلدين عامته جيد ، في بعض تبويبه ما لا يوافق عليه أبداً مثل : باب الجَنب لله وذكر فيه : { يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ } سورة الزمر، الآية : (56) فهذه زلة عالم (٤٥)

وقال في السير (288 /16) في ترجمة الحسين المساسرجي : حدث بكتاب جلود السباع في خمسة أجزاء تأليف مسلم عنه وهو كتاب نفيس بالمرّة .

---

٤٤ - انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (342/5، 358)

٤٥ - انظر كلام أهل العلم في ذلك في كتاب (صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة) لعلوي بن عبد القادر السقّاف ص 82.

كنت أود أضع في هذا القسم أقواله رحمه الله في الرجال التي تمر علي في تراجم رواة أخر لكن لطول ذلك وكثرها واحتياجها إلى تحرير فلعلها تفرد في رسالة صغيرة إن كتب الله في العمر بقية والله موفق .

قال رحمه الله في السير ( 357/4 ) : قال يحيى القطان ما وجدت رجلاً اسمه عصام إلا وجدته رديء الحفظ .

وقال في الميزان ( 650/2 ) : قال ابن عليّة : كل من اسمه عاصم في حفظه شيء .  
وقال في ديوان الضعفاء والمتروكين ( ص 204 ) : قال ابن عيينة : كل من اسمه عاصم في حفظه شيء .

وقال في السير ( 96/10 ) : ترك البخاري الاحتجاج بالشافعي إنما هو لا لمعنى يوجب ضعفه لكن غنى عنه بما هو أعلى منه .

وقال في السير ( 125/10 ) : روى أبو طالب عن أحمد قال : أبو سلمة الخزاعي والهيثم وأبو كامل لهم بصر بالحديث والرجال ولا يكتبون إلا عن الثقات .

قال في تذكرة الحفاظ ( 667/2 ) : قال ابن عدي .. وهذا موجود في البغداديين خاصة ، وفي حديث ثقاتهم وأنهم يرفعون الموقوف ويصلون المرسل ويزيدون في الأسانيد قلت ( الذهبي ) : ربما فعلوا إذا ثبت ذلك عندهم ( الرفع أو الوصل ) ولا ريب أن هذا ترخص لا ينبغي .  
وقال في الميزان ( 410/4 ) : الإرسال في الشاميين كثير الوقوع يروون عن من لم يلحقوهم .  
انظر أيضاً في السير ( 488/4 ) .

وقال في الميزان ( 613/3 ) : شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم .

وقال في الميزان ( 540/4 ) : شيوخ شعبة جياذ .

وقال في ديوان الضعفاء ( 597/4 ) : شيوخ حريز بن عثمان وثقوا .

وقال رحمه الله في الميزان ( 545/3 ) : قال أبو حاتم : شيوخ سليمان بن حرب ثقات .

وقال في المغنى في الضعفاء ( 579/2 ) في ترجمة محمد بن أبي رزين عن أمه : ما روى عنه سوى سليمان بن حرب لكن شيوخه ثقات .



وقال رحمه الله في المغنى في الضعفاء (61/1) : النسائي نظيف الشيوخ .  
وقال في المغني في الضعفاء (109/1) ما في الضعفاء بُشير (٤٦) .  
قال رحمه الله في الموقظة (ص 79) : من أخرج له الشيخان على قسمين :  
أحدهما : ما احتجا به في الأصول .

وثانيهما : من خرج له متابعة وشهادة واعتباراً

فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولا غمز ، فهو ثقة حديثه قوي .

ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً والجمهور على توثيقه فهذا حديث قوي أيضاً .

وتارة يكون الكلام في تليينه وحظه له اعتبار فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح .

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة .

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا معدل إلا ببرهان .  
وقال في الميزان (505/4) : عمر أبو بكر بن نافع الظاهر أنه أوثق الأخوة لأنه مخرج في الصحيحين .

قال في الميزان (69/1) : في الرواة إبراهيم بن موسى جماعة لا حرج فيهم (٤٧)

٤٦ - لا يوجد فيمن اسمه بُشير (بضم الباء) ضعيف .

٤٧ - أي يوجد فيمن اسمه ( إبراهيم بن موسى ) جماعة لا حرج فيهم .

- ١ - إسماعيل بن أبي خالد : أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به ولم ينبز بتشيع ولا بدعة والله الحمد (177/6) سير .
- ٢ - إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة : قد اتفق علماء الأمة على الاحتجاج بإسماعيل (118/9) سير .
- ٣ - إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي : قد أثنى على إسرائيل الجمهور واحتج به الشيخان وكان حافظاً وصاحب كتاب ومعرفة (358/7) سير .
- ٤ - جعفر بن محمد علي : أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفر أوثق من مجالد ( 256/6 ) سير .
- ٥ - الحسن البصري : ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة وغير واحد فإذا قال حدّثنا فهو ثقة بلا نزاع ، وأما مسألة القدر فصح عنه الرجوع عنها وأنها كانت زلة لسان (483/1) الميزان .
- ٦ - خراش بن الحرّ : ثقة باتفاق (109/4) سير .
- ٧ - سليم بن أسود المحاربي أبو الشعثاء : متفق على توثيقه (179/4) سير .
- ٨ - سعيد بن أبي هند : اتفقوا على الاحتجاج به (10/5) سير .
- ٩ - سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المعلى : مجمع على الاحتجاج به (32/6) سير .
- ١٠ - سليمان بن داود الأزدي الزهراني : أجمعوا على الاحتجاج به (676/10) سير .
- ١١ - الضحاک بن مخلد أبو عصام : أجمعوا على توثيق أبي عاصم (325/2) الميزان .
- ١٢ - عامر بن عبد الله بن الزبير : مجمع على ثقته (220/5) سير .
- ١٣ - عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري أبو براءة : كان من أوعية العلم حجة باتفاق (5/5) سير .
- ١٤ - عبد الله بن ذكوان أبو الزناد : انعقد الإجماع على أن أبا الزناد ثقة رضي ( 449/5 ) سير .
- ١٥ - عبد الله بن المبارك : حديثه حجة بالإجماع وهو في المسانيد والأصول ( 380/8 ) سير .
- ١٦ - عبد الله بن شدّاد الليثي : لا نزاع في ثقته (489/3) سير .

- ١٧ - عبد الله بن جعفر بن نجيح : متفق على ضعفه (401/2) الميزان .
- ١٨ - عبد الله بن دينار مولى ابن عمر : حجة بالإجماع (417/2) الميزان.
- ١٩ - عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحنَّاط الصغير : متفق على ثقته إلا ما كان من تعنت القطان (225/4) الميزان .
- ٢٠ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح : أحد الأعلام الثقات يدلُّس وهو في نفسه مجمع على ثقته (659/2) الميزان .
- ٢١ - علي بن داود الناجي البصري أبو المتوكل : متفق على ثقته (9/5) السير .
- ٢٢ - فضيل بن عياض : الزاهد شيخ الحرم وأحد الأثبات مجمع على ثقته وجلالته (361/3) الميزان .
- ٢٣ - قتادة بن دعامة السدوسي : هو حجة بالإجماع إذا بين السماع فإنه مدلس معروف بذلك (271/5) السير .
- ٢٤ - قيس بن أبي حازم : أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه (392/3) الميزان .
- ٢٥ - محمد بن بشار البصري بن دار : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم وهو حجة بلا ريب (49/3) الميزان .
- ٢٦ - محمد بن الحسن النقاش : مجمع على ضعفه في الحديث لا في القراءات (506/17) السير .
- ٢٧ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب : أحد الأعلام الثقات متفق على عدالته (620/3) الميزان .
- ٢٨ - محمد بن عبيد الله بن ميسرة : من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم (635/3) الميزان .
- ٢٩ - محمد بن عمر الواقدي : استقر بالإجماع على وهن الواقدي (666/3)
- ٣٠ - محمد بن عيسى بن سورة الترمذي : ثقة مجمع عليه (678/2) الميزان .
- ٣١ - محمد بن الفضل بن عطية : ضعيف متروك بالإجماع على زهده وعبادته ويروي عن ابن معين توثيقه (492/3) الميزان .
- ٣٢ - محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ : إمام مجمع على ثقته (187/ )

- ٣٣ - مروان بن سالم الجزري : أجمعوا على ضعفه (35/9) السير .
- ٣٤ - مقاتل بن سليمان البلخي : أجمعوا على تركه (202/7) .
- ٣٥ - موسى بن عبيدة الربذي : واه بالاتفاق (ص 32) أحاديث مختارة .
- ٣٦ - نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله القرشي : اتفقت الأمة على أنه حجة مطلقاً (101/5) .
- ٣٧ - الليث بن سعد الفهمي أبو الحارث : أحد الأعلام والأئمة الأثبات ثقة حجة بلا نزاع (423/3) الميزان .
- ٣٨ - الهيثم بن عدي : أجمعوا على ضعفه (462/9) السير .
- ٣٩ - هشام بن حسان : هشام قد قفز القنطرة واستقر توثيقه واحتج به أصحاب الصحاح وله أوهام مغمورة في سعة ما روى (362/6) السير .
- ٤٠ - يزيد بن أبي حبيب : مجمع على الاحتجاج به (32/6) السير .
- ٤١ - يزيد بن عبد الملك النوفلي : مجمع على ضعفه (414/4) الميزان .
- ٤٢ - يغم بن سالم : مجمع على تركه (432/20) السير .
- ٤٣ - أبو إسحاق السبيعي : ثقة حجة بلا نزاع وقد كبر وتغير حفظه تغير السن ولم يختلط (394/5) السير .

تم بحمد الله

فهرس الكتاب

مقدمة الكتاب .....

القسم الأول : ترجمة الإمام الذهبي .....

القسم الثاني: تنبيهات الإمام الذهبي على بعض كتبه .....

القسم الثالث : آداب الطلب وقواعده .....

القسم الرابع : قواعد في علم الحديث .....

رواية المبتدع .....

كلام الأقران بعضهم في بعض .....

تفرد الثقة .....

ضابط الاختلاط المضعف للراوي .....

حكم الرواية عن المجهول .....

تدليس الصحابة .....

ضابط رواية الحديث الضعيف .....

من يجوز له الكلام على الرجال وصفته .....

الرواية عن طريق الصحف والإجازة .....

القسم الخامس : توضيح مناهج الحفاظ .....

أقسام الناس في الجرح والتعديل .....

شعبة - يحيى بن سعيد .....

أبو حاتم - ابن مهدي .....

مالك - النسائي .....

ابن حبان - أحمد بن حنبل - ابن معين .....

الجوزجاني - أبو الفتح الأزدي - ابن خزيمة .....

الدارقطني - أبو زرعة - وكيع - أبو نعيم - ابن عقدة .....

البخاري .....

ابن القطان : الفاسي ابن حزم - محمد بن سعيد .....

ابن المدني - تصحيحات الترمذي - مذهب الشافعي في المراسيل

.....

مذهب داود الظاهري - منصور بن سلمة - أبو نعيم الأصبهاني - الدارمي - يونس بن بكير

.....

القسم السادس : تفسير ألفاظ الجرح والتعديل .....

- ١ - كان صحاب أمراء .....
- ٢ - قوله : يروي عن كل أحد .....
- ٣ - سماع الغناء .....
- ٤ - إذا قال أحمد (كذا وكذا) .....
- ٥ - يكتب حديثه .....
- ٦ - قول أبو حاتم - شيخ .....
- ٧ - قول أبو حاتم : ليس بالقوي .....
- ٨ - قول البخاري : سكتوا عنه .....
- ٩ - قول البخاري : فيه نظر .....
- ١٠ - قول البخاري : أحسن شيء فيه حديث كذا .....
- ١١ - قول البخاري : منكر الحديث .....
- ١٢ - قول النسائي : ليس بالقوي .....
- ١٣ - قول أبي بكر بن الجعابي : عنده عجائب .....
- ١٤ - قول أبي حاتم : تكلموا فيه .....
- ١٥ - قول ابن حبان : كان يخطئ .....
- ١٦ - قول الدارقطني : لا يترك .....
- ١٧ - قول الشعبي : كذبت .....
- ١٨ - تفسير حاطب ليل .....
- ١٩ - قول ابن معين : يكتب حديثه .....

القسم السابع : كلامه في كتب الرجال وغيرها .....

- الكلام على الصحيحين - والسنن الأربعة - ومسند أحمد - وسنن البيهقي - والموطأ للإمام مالك - ورياض الصالحين - والأذكار للنووي .....
- مصنف العقيلي - الكامل لابن عدي - مصنف أبي الفتح الأزدي في المجروحين - الضعفاء لابن الجوزي - مصنف العجلي - كتاب الإرشاد للخليلي - كتاب ابن حاتم في الجرح والتعديل - الوهم والإيهام لابن القطان - كتاب الرامهرمزي : المحدث الفاصل بين الراوي والداعي في علوم الحديث .....
- مصنف الساجي في علل الحديث - علل الدارقطني - كتاب ابن معين في الرجال - مسند أحمد - كتاب جامع الترمذي .....
- ابن ماجه وكتابه - سنن أبي داود .....
- المستدرک للحاکم .....
- سنن البيهقي - تصانيفه عامة .....
- المنتقى لابن الجارود - مسند يعقوب بن شيبة - غريب الحديث لأبي عبيد - وكتاب الأموال له أيضاً - غريب الحديث لإبراهيم الحربي - الأباطيل للجوزقاني .....
- كتاب السنة للخلال - مستقر الأوهام لابن ماكولا - تصانيف أبو زرعة الصغير - تصانيف أبو الشيخ - كتاب معرفة الصحابة لابن منده - التمهيد لابن عبد البر
- كتاب السنن للأثرم - ابن إسحاق وكتابه في السيرة - تاريخ الفسوي .....
- تاريخ أبو زرعة الدمشقي - صحيح ابن السكن - العلل للخلال - الجمع بين الصحيحين لعبد الحق لأشبيلي - التاريخ الكبير لابن خيثمة - تصانيف القاضي عياض المالكي وأشرفها كتاب الشفا .....
- الروض الأنف للسهيلي - تصانيف ابن المنذر - كتاب الحيدة المدونة .....
- أدب القضاة لابن عبد الحكيم - مسائل حرب - التقريب للشاشي - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري .....
- تفسير ابن أبي حاتم - الإحياء للغزالي - منازل السائرين للهروي .....

الصَّحاح للجوهري - إصلاح المنطق لابن السَّكَن ..... .

القسم الثامن : كلامه في الرجال .....

الرجال الذين نقل الإجماع عليهم بالتوثيق أو التضعيف ..